وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
مركز البحـوث والمعلومات

من الهدنة إلى الهيمنة:

تفكيك "خطة ترامب" لوقف العدوان على غزة

زيد المحبشي

من الهــدنة إلى الهيمنــة:

تفكيك "خطــة ترامب" لوقف العدوان على غــزة

زيد المحبـــشي

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)

مركز البحـــوث والمعلومات

أكتوبر 2025م - جمادي الاول 1447هـ

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
مركز البحوث والمعلومات

الجمهورية اليمنية - صنعاء حي الحصبة
هاتف 01-563333
البريد الإلكتروني: albhwth3@gmail.com
الموقع الإلكتروني https://www.saba.ye/ar

الآراء الواردة في الورقة البحثية لا تعبر بالضرورة عن رأي الوكالة

قائمة المحتـــــويات

توطئة.....04

المحور الأول: خلفية خطة ترامب وسياقاتها.....06

جرائم إبادة لا قيمة لها في الضمير الإنساني العالمي.....06

إحصائية الأرقام المُرعبة.....06

قراءة عابرة في مضامين خطة غير عابرة.....09

المحور الثاني: تفاصيل ومراحل خطة ترامب لوقف إطلاق النار.....11

التسلسل الزمني للخطة.....11

مراحل الخطة:.....12

البنود الرئيسية للخطة:.....13

القضايا السياسية والأمنية بعد الحرب:.....16

المحور الثالث: الترتيبات الدولية والانتقالية والتأهيل.....18

الترتيبات الإدارية والانتقالية:.....18

الآليات الدولية والرقابية:.....20

ما بعد الاتفاق.....22

المحور الرابع: التقييم العام للخطة الترامبية.....26

أبرز النقاط الخلافية:.....26

أبرز النقاط الضبابية:.....26

أبرز نقاط الضعف للجانب الفلسطيني:.....27

أبرز المكاسب الفلسطينية.....28

ما يتعلق بالجانب الصهيوني:.....29

المحور الخامس: مواقف الأطراف تجاه خطة ترامب.....31

الفلسطينيون يباركون جهود ترامب ويتجاهلون خطته:.....31

تركيا وسيط مرغوب سياسياً مرفوض ميدانياً:.....34

حماس بعد الاتفاق .. أكثر قوة:.....36

صنعاء وضوحٌ في الرؤية وثباتٌ في الموقف:.....37

الصهاينة مواقف مُتباينة:.....38

المحور السادس: احتمالات وسيناريوهات.....40

احتمالات.....40

سيناريوهات.....41

المراجع:.....43

توطئـــــة

بعد مرور عامين من جرائم الإبادة الصهيونية النازية في غزة وبدعمٍ مباشرٍ من الراعي الأميركي على كافة الأصعدة، وما أحدثه ذلك العدوان الآثم من خلق مأساة إنسانية هي الأكثر بشاعة وقذارة في تاريخ البشرية الوسيط والمعاصر، حرّكت ضمير جن بني الأصفر وبني الأحمر ولم تُحرّك ضمير قادة العالم الأصم، وأدعياء حماية حقوق الإنسان والحريات العامة، تأتي خطة ترامب الشيطانية في مرحلة فارقة كطوق نجاة ليس لإنقاذ أبناء غزة من فرامة الموت العبرية، بل لإنقاذ عشرات من جرذان قُطعان الاحتلال الصهيوني، لأنهم في نظر راعي البقر أكثر أهمية وقداسة من 2 مليون ونيف إنسان فلسطيني لا بواكي لهم عربياً وإسلامياً وليس فقط أميركياً ودولياً، وإنقاذ الكيان المترنح من أزماته الداخلية، وانتشاله من مستنقع غزة، وإعادة ترميم وجهه الزنيم عالمياً، ورفع كابوس الحصار البحري عن كاهل موانئ مغتصباته الجنوبية، وغسل جرائمه بماء الشرعية الدولية الترامبية.

تلك نظرة الحاخام الصهيوني الأميركي "ترامب"، بما فيها من عُنصرية وعجرفة وغرور وتكبُّر وتفرعُن مقيت، تلفظه كل الأديان الإلهية والنواميس والقوانين والدساتير والمعاهدات والأخلاق والفطرة البشرية السوية، ولا عجب أن تنسحب نظرته الاستعلائية على بنود خطته، بما حملته من تدليس وفخاخ وألغام، لا تقل خطوة عن جرائم الإبادة المتنقلة في القطاع المكلوم محلياً والمنكوب عربياً وإسلامياً والمظلوم دولياً.

اختزلت خطة العطّار الأميركي في طياتها كل الأهداف والأجندة التي عجزت فرامت الموت العبرية طوال عامي الطوفان عن تحقيقها، وخلت من أي لمسة إنسانية، وزيّنها ناسجها بعبارات تهديد إلزامية للقبول بها كقدرٍ محتوم أو تحمل تبعات لسعات فرامة الموت العبرية.

الخطة الأميركية ليست الأولى ولن تكون الأخيرة في مسلسل الصراع بين الحق والباطل، ولم تأتي بأي جديد، ولا يوجد فيها ما يُوحي بقابليتها للحياة والصمود، لما يكتنفها من غموض في آليات وضمانات التنفيذ، وغياب الجدية الإلزامية لجهة إنفاذها على العدو الصهيوني، وبالتالي تظل مجرد تهدئة مؤقتة وترياق لحظي واستراحة محراب، لإعادة التقاط أنفاس العدو الصهيوني وترتيب أوراقه الداخلية وترميم مهترئه الاجتماعي من جروح مغامرة النتن غير محسوبة العواقب.

هـذه الخطـة في شـقها الأخـر، تمُثـل مـشروع بديـل بوصلتـه تغيـير الاحتـلال المبـاشر بالانتـداب والوصايـة الدوليـة، والفكـر التحـرري المُقاوم بمشـاريع التنميـة والتعايش الانبطاحي، وإعادة هندسـة الوعـي الغـزاوي بمـا يتناسـب مـع هـذه الحقيقـة المُـرة، ولـذا مـن العبـث التسـاؤل عـما إذا كانت خطة العطـار الأمـيركي سـتصلح ما أفسـدته فرامـة خدينه العبري، بل التسـاؤل عـما إذا كانـت تلك الخطة وصفـة جديـدة لنـوع جديـد مـن الاسـتعمار، ومحاولـة جديـدة بشـعار دولي فضفـاض لتحقيـق مـا عجـزت عنـه الترسـانة العسـكرية العبرية.

في هـذا الملـف سـنحاول مقاربة بنود الخطـة الترامبية، وفصفصتها، وفكفكة طلاسـمها وألغازهـا، والتعـرف عـلى مواقـف أطرافهـا ومآلاتهـا والسـيناريوهات التـي تنتظرهـا، والاسـتهلال بلمحـة رقميـة مُوجـزة عـما اقترفـه الاحتـلال الصهيـوني مـن جرائـم إبـادة ينـدى لهـا الجبـين في غـزة هاشـم، لأهميـة ذلـك في اسـتشراف بوصلـة وجهـة الخطـة الترامبيـة.

المحور الأول: خلفية خطة ترامب وسياقاتها

جرائم إبادة لا قيمة لها في الضمير الإنساني العالمي

دفع أبناء قطاع غزة فاتورة ثقيلة ومؤلمة خلال عاميّ العدوان، لكن بالمقابل كان لتلك التضحيات الجسيمة الفضل في إفشال مخططات التهجير "الصهيو - أميركية" لسكان القطاع، وإجبار العطار الأميركي على التراجع من دائرة التنمّر الاستعراضي الاستعلائي في إفراغ القطاع من سُكانه وتحويله إلى بار ومنتجع سياحي لراعي البقر وطباليه من صهاينة العرب، والرضوخ لمعطيات الصمود والثبات لأبناء القطاع مقاومة وسُكاناً، كما أسقطت تلك التضحيات محاولات جعل غزة بوابة لعبور مشروع "إسرائيل الكُبرى" وأشقائه غير الشرعيين "الشرق الأوسط الجديد" و"الشرق الأوسط الكبير" وبن عمهم "القرن الأفريقي الكبير"، وإفشال صفقة القرن، وإفشال مشاريع ضم الضفة ومحاولات فصلها عن توأمها في القطاع، وإعادة الحياة إلى جسد القضية الفلسطينية المُنهك بعد أن كاد العدو الصهيوني مقاربة طوي صفحتها بدعم من الأعراب الأشد كُفراً ونفاقاً وتواطؤ من صهاينة عرب فلسطين الحاكمين بأمر أوسلو الرجيم.

خطة ترامب وإن كانت مليئة بالفخاخ لكنها تظل الأقلّ سوءاً مقارنة بالمخططات السابق ذكرها، وبمقدور الفلسطينيين بوحدتهم وتفاهمهم إبطال كل ألغام وفِخاخ هذه الخطة الأكثر شبهاً بصلح الحديبية، وهي أيضاً نتاجاً طبيعياً لصبر وثبات أبناء غزة، ومن نافلة القول هنا، عدم إمكانية الحديث عن الخطة الترامبية وحظوظ نجاحها، دون الاستهلال بعرضٍ موجز لما تركه العدوان الصهيوني من ندوب وجراح غائرة في جسد أبناء القطاع تحتاج عقوداً لبلسمتها وتعافيها، وسنكتفي في هذه العُجالة بذكر استخلاص رقمي موجز يوضح حجم الكارثة غير المسبوقة التي صنعها وحوش وشياطين في صورة بشر، تاريخهم قاطرٌ بدماء أنبياء الله وعبيده المؤمنين من أبناء البشر.

إحصائية الأرقام المُرعبة

مفرزة العدوان العبري النازي خلال الفترة "7 أكتوبر 2023 - 7 أكتوبر 2025"، بحسب الإحصاءات الفلسطينية الرسمية:

- إلقاء العدو أكثر من 200000 طن من المتفجرات، وهناك 20000 قنبلة لم تنفجر ما يجعل منها حصادة موت موقوتة لأرواح الألاف من الأبرياء، والنتيجة 61 مليون طن من الأنقاض حسب تقديرات أممية، و71 ألف طن من الذخائر التي لم تنفجر بحسب تقديرات المنظمات الدولية، تحتاج أكثر من 10 سنوات لإزالتها، وهي أكبر كارثة إنشائية وإنسانية في التاريخ الحديث.
- تسببت عربدة العدو في تدمير 90 % من بنية القطاع المدنية التحتية والفوقية، من مؤسسات تعليمية ودُور عبادة ومقابر ومرافق عامة وخدمية وصحية، وقصف المناطق التي إدعى أنها إنسانية آمنة 136 مرة، وسيطرت على 80 % من مساحة القطاع بالاجتياح والنار والتهجير، ولا يزال يختلق الأعذار للبقاء فيها رغم موافقته على خطة ترامب.
- تتحدث تقديرات العدو عن تدمير 62 % من مباني القطاع بشكل كامل، 72 % من المباني لم تعد صالحة للسكن، وتجاوز نسبة الدمار في البُنى التحتية المدنية 90 %، وهذا يضعها في حكم المدمرة كُلياً، وتوزعت نسب الدمار مناطقياً، على النحو التالي: حي النصيرات وخزاعة وجحر الديك وأم النصر والمغرافة 100 %، بيت حانون 99 %، الزهراء 98 %، الفخاري 96 %، رفح 95 %، الشوكة 93 %، بيت لاهيا 89 %، القرارة 79 %، جباليا والمخيم 76.5 %، عبسان الصغيرة 69 %، وادي السلقا 68 %، عبسان الكبيرة 61 %، خان يونس 60 %، بني سهيلا 49 %، مدينة غزة 46 %، المصدر 33 %، البريج 29 %، المغازي 16 %، دير البلح 8 %، الزوايدة 1 %.
- تدمير 268000 وحدة سكنية كُلياً و148000 تضررت بشكلٍ بليغ جعلها غير صالحة للسكن و153000 جُزئياً، ما تسبب في وجود 288000 أسرة فلسطينية مشردة وبغير مأوى.
- حتى خيام الإيواء لم تسلم من نيران حقده، وتتحدث الأرقام عن 125000 خيمة مهترئة كُلياً من أصل 135000، واستهداف 293 مركزاً للإيواء واحتواء النازحين و47 تكّية طعام و61 مركزاً لتوزيع المساعدات، وتسجيل 128 استهداف لقوافل المساعدات، وتدمير 725 بئر ماء مركزي كُلياً و134 مشروعاً للمياه العذبة و5080 كيلو متر من شبكات الكهرباء و2285 محولاً لتوزيع الكهرباء الهوائية والأرضية و235000 عداداً كهربائيا للمشتركين و700000 متر طولي من شبكات المياه ومثلها في جانب الصرف الصحي و3000000 متر طولي من شبكات الطُرق والشوارع و247 مقراً حكومياً و292 مُنشأة وملعب وصالة رياضية و208 مواقع أثرية وتراثية

و94 % من الأراضي الزراعية و1223 بئراً زراعياً و93000 من الأراضي المزروعة بالخضروات و85 % من الدفيئات الزراعية و835 مسجداً كُلياً و180 جُزئياً و4 كنائس و40 مقبرة و165 مدرسة وجامعة ومؤسسة تعليمة كُلياً و392 جُزئياً و38 مشفاً و96 مركزاً صحياً و197 سيارة إسعاف و61 مركبة للدفاع المدني و788 هجوماً على خدمات الرعاية الصحية، وسرقة 2450 جُثماناً للأموات والشهداء من المقابر، ووصلت به القذارة والوضاعة إلى سرقة أعضاء الشهداء والاتجار بها وإقامة 7 مقابر جماعية داخل المشافي.

هذه العربدة غير المسبوقة في تاريخ البشرية، والتي جرت للأسف على الشاشات وكل العالم يتفرج ويتلذذ، ذهب ضحيتها أكثر من 76639 شهيداً حتى 7 أكتوبر 2025، لا يزال 9500 منهم تحت الأنقاض، لا يُحرك العالم ساكناً لانتشالهم، لأنه مشغول بانتشال عشر ونيف من جُثث جرذان الاحتلال اللقيطة التي يراها أكثر قداسة وأهمية من الجثامين الطاهرة لأصحاب الأرض والحق، بين الضحايا 20000 طفل فلسطيني ذنبهم الوحيد أنهم فلسطينيين و1015 طفلاً أعمارهم أقل من عام و450 رضيع و12500 امرأة حُرة ماجدة و9000 أم و22426 أب و1670 طبيباً وصحياً و140 من الدفاع المدني و254 صحفياً و894 رياضياً و787 شُرطياً و13500 طالباً و830 مُعلماً وتربوياً و193 عالماً وأكاديمياً وباحثاً و540 عاملاً في مجال الإغاثة، وتعرضت 39022 أسرة للمجازر وإبادة ومسح 2700 أسرة من السجل المدني بعدد 8563 شهيداً و6020 أسرة بقي منها ناجي واحد فقط بعدد شهداء 12911، و450 بسبب الجوع بينهم 154 طفلاً و17 بسبب البرد و23 بسبب عمليات الإنزال الجوي للمساعدات.

- على صعيد الإصابات بمختلف أنواعها ومعظمها تم تصنيفها كإصابات خطيرة، تم تسجيل 169583 إصابة حتى 7 أكتوبر 2025، منها 19000 بحاجة لإعادة تأهيل طويلة الأمد و4800 حالة بتر بينها 18 % أطفال و1200 حالة شلل ومثلها حالة فُقدان البصر.
- التقدير الأممية الأولية للخسائر المباشرة في 15 قطاع حيوي تجاوزت 70 مليار دولار، وهذا

الرقم يُمثل الحدود الدنيا بالنظر لحجم الدمار الذي لحق بالقطاع، نصيب الصحة منها 5 مليار والتعليم 4 والإسكان 28 والديني 1 والصناعي 4 والتجاري 4.5 والزراعي 2.8 والإعلامي 0.8 والترفيهي والفندقي 2 ومحتويات المنازل 4 والاتصالات والنت 3 والنقل والمواصلات 2.8 والكهرباء 1.4 والخدماتية والبلديات 6.

قراءة عابرة في مضامين خطة غير عابرة

أتت خطة العطار الأميركي في مرحلة فاصلة، بعد عامين من فشل الكيان الصهيوني في إنجاز أهدافه العسكرية المُعلنة رغم الكرم الحاتمي في الدعم الأميركي غير المسبوق لدرجة المشاركة المباشرة في تلك الحرب الإجرامية على غزة، والمحاولة المستميتة لإفشال كل القرارات الدولية والتحركات العالمية المُدينة تلك الحرب النازية والدعية لوقفها والمُنددة بالتخاذل الدولي دولاً ومنظمات والتماهي والتواطؤ الأميركي مع إجرام العدو الصهيوني، ما جعل من الخطة السحرية الترامبية طوق نجاة للعدو الصهيوني بالمقاوم الأول، وانعكاساً فاضحاً للأهداف التي عجز عن تحقيقها بقوة السلاح، في سباق مع الزمن، وكلها آمال عريضة في أن يحقق له بساط راعي البقر السحري ما عجز عن تحقيقه بكلِّه وكُلكُله.

خطة ترامب، لم تكن الأولى من نوعها ولا أعتقد أنها ستكون الأخيرة، خصوصاً وأننا أمام عدو منفلت لا عهد له ولا ذمة ولا دين ولا ضمير ولا أخلاق، وغير مأمون الجانب، ومتقلِّب المزاج، وتاريخه الإجرامي يجعل الوثوق بإمكانية تقيُّده بهذه الخطة وتنفيذ بنودها ضرباً من الخيال، رغم ظاهرها الحامل له ولكيانه رؤاهم وطموحاتهم وأحلامهم.

سبق ترامب خطته بإطلاق عدة مُفرقعات استعراضية في البيدر الغزاوي، أبرز بيادقها مشروع التهجير ومشروع جنة الله السياحية في أرض كنعان الغزاوية الأضيق مساحة من خُرم الإبرة، وفي محاولة بائسة لانتزاعها من أبنائها بقوة الغطرسة والعنجهية الإمبريالية، لكن صمود أبناء القطاع مقاومة وشعباً حال دون ذلك، وحوّل الأحلام الترامبية الصبيانية التخريفية، إلى كوابيس باتت تُهدد دميته الصهيونية النتن العفن بالفناء والانقراض، ما جعله ولأول مرة في تاريخ حُكام رُعاة البقر يهبُ منتفضاً مرعوباً، ويُطلق على عُجالة خطته، ويضغط لجهة إنفاذها، علّها ترفع عن كاهل دُميته العبرية شبح العزلة والمقاطعة الدولية المتزايدة في الاتساع، وسيف الملاحقات

القضائية الدولية وسياط المطالبات الكونية باعتقال كل من شارك في صناعة مأساة غزة من قادة وساسة الكيان.

ويُعد ثنائي السحر الترامبي "ويتكوف - كوشنر"، المهندس الفعلي للتوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار الذي أعلنه ترامب، بعد تسعة أيام فقط من زيارة السفاح "نتنياهو" للبيت الأبيض بحسب مجلة "نيوزويك"، قدّما خلال تلك الزيارة، تنازلات مهمة للنتن بشأن مستقبل غزة بعد الحرب، في محاولة لكسب دعمه، منها: تعديل صياغة فكرة الدولة الفلسطينية التي كانت مطروحة ضمن خطط السلام السابقة المقدمة من الدول العربية في وقتٍ سابق من العام 2025.

الخطة لم تأتي بجديد، وهي في جوهرها انعكاس لمبادرة سبق للحاخام اليهودي البريطاني "توني بلير" عرضها على سلطة "محمود عباس"، تضمنت رؤيته لمستقبل القطاع، من أهم مُدخلاتها: إنشاء سلطة غزة الانتقالية الدولية، وكشف تحقيق نشرته صحيفة "فاينانشيال تايمز"، في يوليو 2025، عن مشاركة معهد "بلير" في وضع مشروع "الثقة الكبرى"، المتضمن خطة ممرحلة لإعادة إعمار القطاع، بمساعدة مُستشارين من "مجموعة بوسطن الاستشارية".

وبعدها بشهر، زار "بلير"، البيت الأبيض، وشارك " جاريد كوشنر" في وضع خطة ترامب لما بعد الحرب، من أهم بنودها: تشكيل السلطة الانتقالية الدولية في غزة، وإطلاق مشاريع إعادة إعمار رئيسية، تقودها "هيئة تشجيع الاستثمار والتنمية الاقتصادية" التي ستعمل بصفتها سلطة اقتصادية مستقلة تتبع مباشرة مجلس السلطة الانتقالية الدولية، أي أنها ستعمل من دون تدخل فلسطيني .

من هنا نفهم إصرار ترامب على مشاركة بلير في مجلس السلطة الانتقالية الدولية بغزة، خصوصاً وأن للرجل باعٌ طويل في هندسة الخراب في العديد من الدول وخبرة طويلة في التعاطي مع الصراع "العربي - الصهيوني" من خلال إدارته للجنة الرباعية، وكشفت وسائل الإعلام الغربية أن بلير من وضع الخطوط العريضة لخطة ترامب المُعلنة في 29 سبتمبر 2025، والتي صارت موضع التنفيذ بعد عدة تعديلات تتماهى مع المطالب الصهيونية.

المحور الثاني: تفاصيل ومراحل خطة ترامب لوقف إطلاق النار

التسلسل الزمني للخطة

مهّد العراب الأميركي خطته بعقد لقاء جمعه بعدد من قادة العرب والمسلمين في البيت الأبيض 23 سبتمبر 2025، عرض عليهم خطته، وانتهى اللقاء بإصدار بيان مُشترك، أكدوا فيه الالتزام بالعمل مع ترامب لإنهاء حرب غزة، بدى بعدها ترامب مُتفائلاً، وطالب القادة في ذلك الاجتماع بعدم إصدار أي إجراءات تتسبب في تقويض إصلاح السلطة الفلسطينية أو منعها من إدارة القطاع والضفة، تمهيداً للتوصل إلى "حل الدولتين"، وضمانات بعدم ضم أجزاء من الضفة أو أي إجراءات من شأنها تغيير الوضع القانوني والتاريخي الراهن للأماكن المقدسة في القدس، وضمانات ضد تهجير سكان القطاع وأي عرقلة لعودتهم، وأي محاولة لاحتلاله.

وفي 29 سبتمبر 2025 أعلن ترامب عن خطته من واشنطن بحضور رئيس وزراء العدو الصهيوني، ومثلت صفعة قوية للقادة العرب والمسلمين المشاركين في اجتماع 23 سبتمبر 2025، لمخالفتها ما تم الاتفاق عليه بشهادة وزير خارجية باكستان، تلى الإعلان اجتماع ضم رئيس وزراء قطر ووزير خارجيتها الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني ومدير المخابرات المصرية محمود رشاد بمفاوضي حركة حماس 30 سبتمبر 2025 وتسليمهم خطة ترامب، وفي 1 أكتوبر 2025، سلّم القادة العرب بحسب "الفايننشال تايمز" البريطانية "ترامب"، قائمة تعديلات من 6 نقاط تضمنت: انهاء الحرب في غزة، عدم وجود احتلال صهيوني لغزة أو بناء مستوطنات يهودية فيها، عدم التهجير لسكانها، عدم ضم الضفة الغربية، عدم اتخاذ الاحتلال خطوات لتغيير الوضع القانوني للأماكن المقدسة في القدس، لكن ترامب لم يأخذ أيٍ من تلك النقاط، بينما أخذ جميع النقاط التي قدمها السفاح العبري "نتنياهو".

أعقب ذلك إجراء مفاوضات غير مباشرة بين الكيان وحماس بشرم الشيخ 6 أكتوبر 2025، وأعلن الرئيس الأميركي 8 أكتوبر 2025 عن اتفاق الكيان الصهيوني وحماس على المرحلة الأولى من خطته المكونة من 20 نقطة لإنهاء الحرب بغزة، وفي يوم الخميس 9 أكتوبر 2025 أعلن الوسطاء "مصر وقطر وتركيا وأميركا" التوصل لاتفاق بشأن كافة بنود وآليات تنفيذ هذه المرحلة الأولى ودخول الاتفاق حيز التنفيذ في الساعة 12:00 (9:00 بتوقيت غرينتش) من ظهر الجمعة

10 أكتوبر 2025، وإعلان حماس 9 أكتوبر 2025 التوصل لاتفاق يُنهي الحرب في غزة، ووضح القيادي فيها، أسامة حمدان، 9 أكتوبر 2025، أن المرحلة الأولى ستُلبي معظم مطالب الشعب الفلسطيني، وأهمها وقف العدوان على القطاع، وشمول الاتفاق فتح 5 معابر لدخول المساعدات والإفراج عن 250 من أصحاب المؤبدات و1700 من أسرى غزة، بالتوازي مع بدأ المرحلة الأولى 9 أكتوبر 2025، والتي شملت:

1 - التوقيع الرسمي على الاتفاق في شرم الشيخ.

2 - اجتماع الكابينت الإسرائيلي للمصادقة على الاتفاق.

3 - انسحاب جيش الاحتلال من الخط الأصفر بين خانيونس وبيت لاهيا.

4 - إطلاق سراح أسرى العدو الأحياء دفعة واحدة، وتسليم الجثامين بشكل متتابع.

5 - إطلاق سراح نحو 2000 أسير فلسطيني، بينهم 250 من أصحاب المحكوميات العالية والمؤبدات، بالإضافة إلى أسرى من قطاع غزة.

6 - توقيع وثيقة الضمان في شرم الشيخ، 13 أكتوبر 2025 من قبل أميركا ومصر وقطر وتركيا.

ولا زالت هناك بعض الإشكاليات في بنود المرحلة الأولى خصوصاً فيما يتعلق بجثث الرهائن الصهاينة، لكن العراب الأميركي يُصر على أنها لن تؤثر على الاتفاق، كما أن هناك إشكالية أخرى تتعلق بعدم سماح العدو بدخول شاحنات المساعدات حسب المتفق عليه، وعدم تلبية الداخل منها الحدود الدنيا من حاجيات الناس في القطاع.

مراحل الخطة:

تنقسم الخطة إلى 3 مراحل، في كل منها ينسحب العدو من جزء محدد يوازي الإنجازات في ملفات التفاوض في تلك المرحلة، شملت الأولى انسحابه من نحو 12 % فقط من الأرض، مقابل 20 أسيراً حياً، وكان الاحتلال قد تعمّد خلال الأسابيع الماضية التوغّل أكثر داخل القطاع، ليستغل هذا التوغل كورقة ضغط ومساومة في المفاوضات، ورغم الاتفاق الأولي، لا يزال يُسيطر فعلياً على ما يقارب 53 - 60 % من مساحة القطاع.

1 - تضمنت إطلاق الأسرى الأحياء والأموات من الطرفين، وتم تجاوزها رغم تعنت العدو الصهيوني ومحاولته المستميتة إفشالها ورفضه إطلاق بعض الأسرى الفلسطينيين وتحديداً: عبدالله البرغوثي، مروان البرغوثي، أحمد سعدات، حسن سلامة، عباس السيد، إبراهيم حامد.

كما تضمنت انسحاب العدو من عدة مناطق يسيطر عليها في القطاع، وألا ينتهك وقف إطلاق النار، والسماح بدخول المساعدات الإنسانية دون أي قيود بإشراف من الأمم المتحدة والمنظمات الدولية وإعلان انتهاء الحرب.

2 - تتضمن إيجاد قوة حفظ سلام مُتعددة لمراقبة وقف إطلاق النار، وإنشاء لجنة لإدارة شؤون غزة من التكنوقراط الفلسطينيين، وهناك خطة مصرية تنص على أن يكونوا من الأشخاص الذين ظلوا خلال العدوان في غزة، يوازي ذلك انسحاب صهيوني ثاني من القطاع، ومناقشة مصير سلاح المقاومة، وهناك إصرار أميركي على البدء في نقاش بنودها، في محاولة لحرق المراحل، وتقصير مدة التنفيذ، للإسراع في دخول إلى المرحلة الثالثة وهي الأهم في نظر الأميركان لأنها تحمل في جعبتها أموالاً ضخمة تحت مسمى إعادة الإعمار واستثمارات كبيرة.

3 - تشمل عملية إعادة الإعمار، وانسحاب العدو في نهايتها من كامل القطاع.

4 - تشمل بحسب الإعلام السعودي عقد مفاوضات "صهيونية - فلسطينية" مباشرة لمناقشة خيار الدولتين، لكن خطة ترامب ذات العشرين نقطة تجاهلت ذلك.

البنود الرئيسية للخطة:

وقف إطلاق النار وانتهاء الحرب:

وقف فوري ودائم للعمليات العسكرية، تجميد خطوط الجبهة، وانسحاب تدريجي للاحتلال من القطاع، وربط العطار الأميركي ذلك بموافقة طرفي الصراع على خطته، ووضع جدول ممرحل للانسحابات الصهيونية من القطاع بنسب متفاوتة تتناسب مع أهمية ملفات كل مرحلة، وتنتهي بالانسحاب الكامل في المرحلة الثالثة مع الضمان للكيان بإقامة منطقة أمنة تمتد على عمق 500 - 1000 متر، لتنضم تكل المساحة إلى أخواتها من مستوطنات الطوق الخانقة القطاع.

تبادل الأسرى والرهائن:

وهو المدخل الرئيسي، تم تنفيذه وإن بصورة منقوصة رغم هالة العراقيل التي اختلقها العدو من أجل إفشال عملية التبادل، بما فيها رفضه تسليم خمسة من الأسرى الفلسطينيين على رأسهم مروان البرغوثي، وإطلاق حماس وقوى المقاومة سراح جميع الرهائن الصهاينة المتبقين (نحو 48، بما في ذلك 20 حياً)، مقابل إطلاق العدو سراح 250 فلسطينياً محكوماً بالمؤبد وأكثر من 2000 معتقل من غزة بعد أكتوبر، بالإضافة إلى تسليم جثامين مئات الشهداء

المساعدات الإنسانية:

إرسال مساعدات كاملة إلى القطاع بشكل فوري عند الموافقة على الاتفاق، بذات تقديرات اتفاق 19 يناير 2025، وإدخالها وتوزيعها من خلال الأمم المتحدة ووكالاتها والهلال الأحمر، بالإضافة إلى المنظمات الدولية الأخرى غير المرتبطة بالطرفين بأي شكل من الأشكال، والجميل في هذا إعادة الاعتبار للأونروا التي حاول العدو جاهداً نفيها من القطاع، والأجمل طوي صفحة مؤسسة مصائد الموت "الصهيو - أميركية" GHF وإعلان وقف عملها بالقطاع في 10 أكتوبر 2025.

عملياً، بدأ تدفق المساعدات في 10 أكتوبر 2025، لكنها لم تكن عند مستوى السقف المتفق عليه والذي نص على 600 شاحنة يومياً، بسبب التعنت الصهيوني وكثرة خطوطه الحمراء على المسموح دخوله.

الانسحاب الصهيوني من القطاع:

شملت المرحلة الأولى انسحاب جُزئي للعدو إلى الخط الأصفر داخل غزة، وترسيم الخط بكُتل خرسانية صفراء بعد تكرار وقائع إطلاق نار قال أنه نفذها ضد من اشتبه أنهم مسلحون اجتازوا الخط، ويقول سكان غزة أن حدود الخط غير واضحة، ولم يتم بعد الاتفاق على مراحل الانسحاب الصهيوني التالية، وسيعتمد ذلك جزئياً على تقييم العدو مدى الخطر الذي لا تزال حماس تُشكِّله حد زعمه، كما أنه يربط الانسحاب الكامل من غزة بنزع سلاح المقاومة، وبالمقابل تقول حماس أن الحرب لن تنتهِ إلا بالانسحاب الكامل للعدو.

ويُصر العدو على استنساخ النموذج اللبناني في الاحتفاظ بحقه فيما يُسميه "المطاردة الساخنة"، وواقعياً يبدو هذا الأمر مُستحيلاً وبحسب صحيفة "يسرائيل هيوم" العبرية نقلاً عن مسؤول أمني صهيوني رفيع، 19 أكتوبر 2025: "لم يعد هناك شك بشأن تدخل الأميركيين وأنه لن نتحرك أبداً في غزة دون موافقتهم، أي قرار يتعارض مع رغبات واشنطن سيتم إلغاؤه فوراً كما ثبت بالدليل القاطع وبالتالي فالكيان لا يستطيع اتخاذ قرارات بشأن غزة ولا يمكنه تطبيق نموذج لبنان وهذا مُقلق".

يتم الانسحاب بموجب المعايير والمراحل والجداول الزمنية المرتبطة بنزع السلاح، والتي يتم الاتفاق عليها بين جيش الاحتلال الصهيوني وقوة الاستقرار الدولية والجهات الضامنة وأميركا، وتسليم الاحتلال السيطرة على أراضي غزة إلى قوة الاستقرار الدولية بشكل تدريجي، وذلك بموجب اتفاق مع السلطات المؤقتة وحتى الانسحاب الكامل من غزة، باستثناء وجوده عند نطاق أمني يبقى قائماً إلى حين يُصبح القطاع آمنا من أي تهديد محتمل لدويلة كيان الاحتلال، وإنشاء منطقة عازلة أمنية غير مأهولة حول القطاع، بعرض يتراوح بين 500 و1000 متر.

وأبلغ العدو بحسب قناة "كان" العبرية نُظرائه الأميركان في 5 أكتوبر 2025 نيته البقاء في عدة مواضع بالقطاع لسنوات قادمة مُتذرعاً بما أسماه اعتبارات أمنية، وأن الأميركان متفهمون لحاجة الكيان البقاء في تلك المناطق، وهي:

1 - المنطقة العازلة المحيطة بالقطاع، وتمتد من 500 إلى 1000 متر.

2 - محور فيلادلفيا على الحدود مع مصر.

3 - تلة الـ 70/ تلة المنطار، ارتفاعها نحو 70 متراً فوق سطح البحر تقع في الشجاعية، تتيح سيطرة نارية ورصداً على مناطق واسعة في شمال القطاع: مدينة غزة، الشجاعية، الزيتون، جباليا، ومستوطنات ناحل عوز، كفار عزة، ومفلسيم.

ويسعى العدو من وراء ذلك استنساخ نموذج جنوب لبنان، وبالتالي جعل تلك المناطق مراصد استخباراتية تجسسية وثكنات عسكرية للتحرك السريع ضد أي طارئ يتخيل أنه يُشكل خطراً عليه .

وطالب العدو الاحتفاظ بحرية العمل العسكري في القطاع حتى بعد الانسحاب الذي تقتضيه

خطة ترامب بحسب صحيفة "إسرائيل اليوم" العبرية، نقلاً عن مصادر سياسية عبرية، 5 أكتوبر 2025، والغاية من ذلك أيضاً تكرار تجربتها في لبنان في تصفية رموز وقادة حركات المقاومة وتدمير مقدراتها العسكرية والمدنية.

ومن الاشتراطات التي تصب في ذات السياق، البقاء عند الخط الأصفر الذي يُشكل حداً لإنشاء المنطقة العازلة، بحسب القناة 14 العبرية، 8 أكتوبر 2025.

ونشر جيش العدو في 10 أكتوبر 2025، خريطة جديدة لسيطرته في القطاع، تشمل المنطقة العازلة على طول كامل حدود القطاع، بيت حانون، بيت لاهيا، تلة المنطار، حي الشجاعية، معظم مساحة خان يونس وكل مساحة رفح - بما في ذلك محوري موراج وفيلادلفيا.

ما سبق يؤكد أن التعريفات الواردة في خطة ترامب فيما يتعلق بمدى السيطرة الصهيونية على القطاع، مجرد "وهم سياسي"، بحسب صحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية، 9 أكتوبر 2025 نقلاً عن مصدر عسكري عبري، لأن العدو يعتقد أن حماس أعادت سيطرتها على معظم القطاع مع نهاية الأسبوع الأول، ما يعنِ أنها ستظل صاحبة الكلمة الفصل فيه حتى وإن كانت خارج الحكم، وهذا يستدعي محافظة جيش الاحتلال على تواجده في المناطق التي سُوّيت بالأرض في معظمها، مثل جنوب رفح، وأطراف بيت حانون، والأطراف الشرقية قرب حدود الشجاعية وخان يونس.

القضايا السياسية والأمنية بعد الحرب:

سلاح المقاومة

تدمير كافة بُنى المقاومة التحتية العسكرية والهجومية، بما في ذلك الأنفاق ومصانع تصنيع الأسلحة ومنع إعادة بنائها، على أن تجري عملية نزع السلاح تحت إشراف مراقبين مستقلين، وتشمل إخراج الأسلحة نهائياً من الخدمة عبر عملية معتمدة وبدعم من برنامج ممول دولياً لشراء السلاح وإعادة التأهيل.

تركيز الثنائي الخنّاس الرجيم "ترامب - نتنياهو" على سلاح المقاومة، يُوحي بأننا أمام امبراطورية تمتلك ترسانةً عسكريةً تُضاهي الجيوش النظامية، وليس حركة تحررية ذاتية التسليح.

وكشفت صحيفة "يسرائيل هيوم" العبرية، 17 أكتوبر 2025، عن اشتراطات سعودية وبحرينية وإماراتية ربطت فيها مشاركتها في تمويل إعادة إعمار القطاع بفرض واشنطن بنود الاتفاق على حماس وتفكيك سلاحها.

فلسطينياً، ينحصر النقاش حول موضوع سلاح المقاومة في إطار تحديد أشكال النضال التي يتوافق عليها الفلسطينيون بحسب أمين عام المبادرة الوطنية الفلسطينية "مصطفى البرغوثي"، 25 أكتوبر 2025، وتحت سقف البيت الفلسطيني فقط.

الدولة الفلسطينية

أفردت الخطة نصاً فضفاضاً وتدليسياً، حاول العطار الأميركي من خلاله مواصلة بيع الوهم للفلسطينيين كعادته، مُوحياً بأنه "مع تقدم عملية إعادة إعمار قطاع غزة واستكمال برنامج إصلاح السلطة الفلسطينية، قد تتوافر أخيراً الشروط اللازمة لمسار موثوق يُفضي إلى تقرير المصير الفلسطيني وإقامة الدولة الفلسطينية"، و"قد" حمّالة أوجه.

صياغة خطة ترامب لمفهوم الدولة الفلسطينية جاءت أكثر غموضاً مقارنة بالدعوة الواضحة إلى حل الدولتين التي تضمنها اقتراح السلام الذي قدمته السعودية وفرنسا في يوليو 2025، ومثّل هذا المقترح مُقدمة تمهيدية أمام العطار الأميركي لطرح خطته على حلفائه في سبتمبر 2025 قبل الإعلان الرسمي عنها.

ودعت الخطة السلطة الفلسطينية لاستكمال برنامجها الإصلاحي على النحو المحدد في المقترحات التي طرحتها خطة السلام الترامبية عام 2020 والمقترح "السعودي - الفرنسي"، كشرط لتعافيها واستعادة السيطرة على القطاع بشكل آمن وفعّال، لكن لم يتضح بعد ما الذي سيتضمنه ذلك الإصلاح أو الدور الذي ستضطلع به السلطة في المستقبل.

المحور الثالث: الترتيبات الدولية والانتقالية والتأهيل

الترتيبات الإدارية والانتقالية:

خلق بيئة مُسالمة في القطاع:

تحويل غزة إلى واحة لافظة لما أسمته الخطة "التطرف"، والتطرف في قاموس راعي البقر ينصرف مباشرة إلى قوى المقاومة والقوى التحررية والمنابذة للاستعمار بكافة أشكاله، بمعني التكفُل بإنجاز ما عجزت ترسانة العدو الصهيوني العسكرية عن إنجازه، وخلق بيئة تضمن عدم تشكيل القطاع تهديد للكيان ورُعاته مستقبلاً.

وهذه واحدة من النقاط الأكثر خطورة، لما يترتب عليها من تداعيات كارثية أهم مُدخلاتها تغيير مناهج التعليم والتوجه الثقافي والفكري الفلسطيني، وجعلها أكثر نزوعاً نحو التعايش الاستسلامي وابتعاداً عن الفكر التحرري المقاوم وتحويل القضية الفلسطينية إلى مجرد سلة من المساعدات الإنسانية والمشاريع التنموية، وتعهد السفاح النتن في 29 سبتمبر 2025 بتغيير المناهج التي تسمم عقول الفلسطينيين في غزة حد زعمه، وبالتالي فهو يرى في الخطة الترامبية فرصة ذهبية لتدجين الهوية الثقافية والفكرية والتعليمية الفلسطينية وتجريدها من كل مفاهيم النضال والتحرر والمقاومة للغزاة والمحتلين وتحول الإنسان الغزاوي إلى إنسان منبطح مُسالم وديع خانع، كي ينال رضا ومباركة قرود الكيان وبقر الأميركان.

ودعت الخطة الترامبية مجاهدي المقاومة للتوبة عن فكر المقاومة والقبول بالتعايش مع العدو الصهيوني، والتخلي عن السلاح مقابل عفوٍ عام، وتوفير ممر آمن للراغبين منهم في مغادرة القطاع إلى الدول المضيفة، رغم أن سامري الخطة يعلم أكثر من غيره أن هذا ضرباً من الخيال.

ونصت أيضاً على إطلاق أميركا حوارات مكوكية بين طرفي الصراع بشقيهم الديني والسياسي، من أجل الاتفاق على أُفق سياسي للتعايش السلمي والازدهار المشترك، والعمل على ترسيخ ما أسمته قيم التسامح والتعايش السلمي، والغاية تغيير المفاهيم والمواقف السائدة لدى الفلسطينيين والصهاينة والتأكيد على المزايا التي يمكن تحقيقها من خلال السلام.

ومن البنود الشيطانية البعيدة المدى: استبدال فكرة التحرر من الاحتلال بالتعايش

معه، حيث نصت الخطة على التزام غزة الجديدة بشكل كامل ببناء اقتصاد مزدهر وتعزيز التعايش السلمي مع جيرانها، وهي تأتي في سياق ترك الأبواب مُشرعة أمام التطبيع "الفلسطيني - الصهيوني" بمختلف مسميات ومجالاته.

الحكم المحلي الانتقالي:

إخضاع القطاع لحكم انتقالي مؤقت من قبل لجنة فلسطينية تكنوقراطية مستقلة وغير سياسية، تكون مسؤولة عن إدارة الخدمات العامة اليومية وشؤون البلديات، تعمل هذه الحكومة تحت إشراف هيئة دولية تقودها واشنطن بالتعاون مع دول عربية وأوربية (بما في ذلك توني بلير في اختيار الأعضاء)، وتشمل مشاركة جزئية للسلطة الفلسطينية بعد إصلاحها.

ونصت الخطة على استبعاد قوى المقاومة من الحكم خلال المرحلة الانتقالية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر أو بأي شكل من الأشكال.

ورغم موافقة حماس على عدم المشاركة في الحكم خلال المرحلة الانتقالية، فقد أبدت رغبتها في بقاء موظفي حكومة غزة الحالية التي تديرها منذ عام 2007 في وظائفهم، بينما يُصر العدو على أنه لا يمكن أن يكون لها أي دور.

وكشف مصدر قيادي فلسطيني للجزيرة، 24 أكتوبر 2025، عن مقترح مصري، بأن تتألف السلطة المحلية من لجنة كفاءات أعضاؤها ظلوا في غزة خلال الحرب، وأبلغت الفصائل الفلسطينية، مصر موافقتها المبدئية على الأسماء، وأكد الناطق باسم حركة حماس، حازم قاسم، 25 أكتوبر 2025، أن هناك توافقٌ على أن تكون فلسطينية دون الفصل بين القطاع والضفة، وأضاف أمين عام المبادرة الوطنية الفلسطينية "مصطفى البرغوثي"، 25 أكتوبر 2025، تأكيد اتفاق القوى الفلسطينية على أسماء شخصيات لإدارة غزة وتفويت الفرصة على الاحتلال في الفصل بين الضفة وغزة وسعيه الدؤوب للحيلولة دون إقامة دولة فلسطينية مستقبلية، ومن أبرز الأسماء المتداولة لإدارتها رئيس شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية "أمجد الشوا".

الآليات الدولية والرقابية:

الهيئة الانتقالية الدولية "مجلس السلام":

يترأسها ترامب ويشارك فيها رؤساء دول آخرون يتم الإعلان عنهم لاحقاً، منهم رئيس الوزراء البريطاني السابق "توني بلير"، وهو من الشخصيات المثيرة للجدل، ولهذا اعترضت حماس عليه.

من أهم مهامها:

أ - وضع وإقرار الإطار العام لإعادة الإعمار وتمويلها.

ب - إصدار قرارات ملزمة.

ج - الموافقة على التشريعات والتعيينات الكبرى.

د - وضع التوجيهات الاستراتيجية.

هـ - رفع التقارير لمجلس الأمن الدولي.

و - الإشراف على جميع مؤسسات GITA

ز - تفويض السلطات للأمانة التنفيذية.

ح - مراجعة أعمال كل عمود إشرافي والذراع التنفيذي.

ط - العمل تحت الصلاحيات الممنوحة من مجلس الأمن وتظل مسؤولة أمامه.

القوات الدولية:

تقوم أميركا وشُركائها العرب والدوليين بإنشاء قوة استقرار دولية مُؤقتة للانتشار في غزة على الفور، تضم قيادة مدنية وعسكرية مشتركة، لكن لم يتم الاتفاق بعد بشأن من تشملهم ودورها وتسلسلها القيادي ووضعها القانوني ومسائل أخرى.

يحاول العطار الأميركي من خلال هذه القوة إيكال مهمة اصطياد رجال المقاومة وإنهاء قواها وتدمير سلاحها وبنيتها العسكرية للأنظمة العربية المشاركة في تلك القوات.

وتُجري واشنطن مشاورات دولية واسعة لإقناع الدول بالمشاركة في تلك القوات، وسط احجام

ورفض العديد من الدول المشاركة خوفاً من الاحتكاك مع حماس، منها الأردن بحسب القناة 12 العبرية، 22 أكتوبر 2025.

ومن المتوقع أن تتمركز تلك القوات داخل الكيان وعدم دخولها غزة.

وهناك مفاوضات أميركية مع عِدة دول لإقناعها بالمشاركة في هذه القوة، منها: بريطانيا، مصر، إندونيسيا، الأردن، باكستان، الإمارات، قطر، تركيا، أذربيجان للمساهمة في هذه القوة.

مهمتهـــــا:

1 - تسهيل وصول المساعدات الإنسانية وتدفق السلع والدعم اللوجستي والأمني إلى غزة.

2 - متابعة ومراقبة تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار.

3 - دعم الانتقال نحو إدارة مدنية في غزة لاحقاً.

4 - تدريب قوات الشرطة الفلسطينية المعتمدة وتقديم الدعم لها، بالتشاور مع الأردن ومصر، من أجل قيامها بعمليات التامين الداخلي بالقطاع.

5 - العمل مع الاحتلال الصهيوني ومصر للمساهمة في تأمين المناطق الحدودية، بالتعاون مع قوات الشرطة الفلسطينية المدربة.

6 - فرض رقابة جوية وبحرية على التهريب والتسلل ومنع دخول الذخائر إلى غزة،

7 - تأمين مرحلة إعادة إعمار القطاع وإعادة إنعاشه، ووضع آلية تضمن تجنب أي تصادم أو مواجهات.

8 - نزع سلاح المقاومة.

قوام القوات يتألف بحسب ماكرون، 13 أكتوبر 2025، من 500 عنصر، لكن قد تكون هُناك حاجة لرفع العدد إلى 1000، أرسلت واشنطن في 20 أكتوبر 2025 نحو 200 جندي وفقاً لـ"وول ستريت جورنال"، يتبعون القيادة المركزية الأميركية CENTCOM العاملة في المشرق العربي، وأرسلت بريطانيا بحسب القناة 12 العبرية، 22 أكتوبر 2025، فريقاً صغيراً من ضباطها.

وعموماً يحتاج إنشائها وكذا مجلس السلام إلى قرار أممي، وبحسب صحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية، 25 أكتوبر 2025، تعكف واشنطن بالتنسيق مع الكيان، على بلورة مشروع

قرار بذلك وتقديمه لمجلس الأمن، والهدف من المشروع: شرعنة وجود تلك القوات وشرعنة وضع القطاع تحت الانتداب والوصاية وشرعنة التحرك ضد قوى المقاومة وانتزاع سلاحها وتدمير بُنيتها، والحصول على الدعم الدولي لإقامتها دون فرض شروط تقييدية على الكيان مستقبلاً، أو منح مجلس الأمن صلاحية للتدخل في الوضع الأمني بالقطاع.

ولن تكون هذه القوات بحسب وكالة رويترز، 17 أكتوبر 2025، قوات حفظ سلام رسمية ممولة من الأمم المتحدة، بل قوات تحت إشراف أميركا.

مركز المراقبة والتنسيق الدولي:

أُفتتح في 22 أكتوبر 2025، مهمته مراقبة وقف إطلاق النار، ويضم جنوداً أميركيين وأردنيين وبريطانيين وإماراتيين ومن دول أخرى، وتحدثت صحيفة "الفايننشال تايمز"، 22 أكتوبر 2025، عن وجود محادثات بين القاهرة وواشنطن وتل أبيب لإنشاء آلية لمراقبة حدود غزة ومصر، وإقناع نتنياهو بإمكانية تأمين الحدود دون وجود قوات صهيونية، وتقديم مصر خطة تتضمن إقامة حاجز تحت الأرض وأجهزة استشعار متطورة مع مشاركة قوات مصرية من النخبة، لكن نجاحها مرهون بانسحاب الاحتلال من محور فيلادلفيا.

وكشفت صحيفة "نيويورك تايمز"، 25 أكتوبر 2025، عن تشغيل واشنطن طائرات مُسيرة للمراقبة فوق غزة في محاولة لضمان استمرار وقف إطلاق النار الهش، في خطوة فاجأت الكيان، كما تُريد واشنطن بحسب الصحيفة أن تفهم بشكل مستقل دون الاعتماد على أحد ما يحدث على الأرض، وأكدت القاهرة في 9 أكتوبر 2025، إنشاء غرفة عمليات مشتركة تضم الكيان الصهيوني ومصر وقطر وتركيا وأميركا لمراقبة تنفيذ الاتفاق.

ما بعد الاتفاق

إعادة الإعمار:

تضمنت الخطة إنشاء صندوق عالمي مشترك مع السعودية والإمارات وأميركا لإعادة بناء البُنى التحتية في غزة، مع تمويل عربي وإسلامي، وزيادة فورية للمساعدات الإنسانية دون عوائق،

ووضع خطة تنمية اقتصادية يطرحها ترامب لإعادة إعمار القطاع وتعزيز نموه، وذلك عبر تشكيل فريق من الخبراء الذين ساهموا في بناء بعض أكثر المدن ازدهاراً في المشرق العربي.

وقدمت العديد من المجموعات الدولية مُقترحات استثمارية مدروسة وأفكار تنموية مبتكرة بحسب العطار الأميركي، ستخضع للدراسة وتحديد الإطار المناسب للأمن والحوكمة، وذلك بغرض جذب الاستثمارات وتسهيلها، وخُلق فرص عمل، وبناء الأمل بمستقبل غزة، وكله كلام وردي جميل لكن لا يستحق الحبر الذي كُتب به.

كما تضمنت إنشاء منطقة اقتصادية خاصة مع تعريفات جمركية وتسهيلات تجارية تفضيلية يتم التفاوض عليها مع الدول المشاركة.

وإعادة تأهيل البنية التحتية من مياه وكهرباء وصرف صحي، والمستشفيات والمخابز، وإدخال المعدات اللازمة لإزالة الأنقاض وفتح الطرقات، وإخضاع إعادة فتح معبر رفح في كلا الاتجاهين للآلية التي تم تنفيذها بموجب اتفاق 19 يناير 2025.

وبالمجمل، وضع خطة ممرحلة لإعادة البناء، مع تلميحات أميركية شيطانية خبيثة، أبدت فيها على لسان مسؤول رفيع، 16 أكتوبر 2025، رغبتها بالبدء في إعادة إعمار مدينة رفح الواقعة خارج سيطرة حماس وتحويلها إلى منطقة نموذجية تُظهر كيف يمكن أن تكون غزة دون سيطرة حماس.

وفيما يتعلق بالتهجير نصت الخطة على عدم إجبار أي شخص على مغادرة القطاع، وتشجيع السُكان على البقاء في القطاع، ودعمهم لبناء مستقبل أفضل، بمعنى ترك الباب مفتوح، فمن شاء أن يظل فله ذلك ومن أراد الهجرة فالباب مفتوح، وله حق العودة متى شاء.

تتم عملية إعادة الإعمار تدريجياً بحسب الرئيس الأميركي، في تصريح له بتاريخ 9 أكتوبر 2025، وأوضح أن بعض دول المشرق العربي تمتلك ثروات طائلة، وتقديمها جُزء صغير من دخلها سيُحدث عجائب كبيره في غزة، في إشارة خبيثة إلى دول الخليج، والتي يرى أن عليها تحمل فاتورة إعمار غزة، وبذلك أعفى الكيان من تبعات إصلاح ما اقترفته يداه وتحمُّل جريرة فعلته الشنعاء.

السؤال هنا: من يتحمل مسؤولية إعادة إعمار قطاع غزة، الكيان الصهيوني أم أعراب الخليج؟.

يتحمل الكيان الصهيوني بحسب أستاذ القانون الدولي والمقارن في جامعة أوهايو الأميركية الدكتور "جون كويغلي"، المسؤولية الأولى عن الدمار والانتهاكات التي ارتكبها في غزة، لسببن:

1 - لأنه قوة احتلال وعليه واجب حماية حياة المدنيين في غزة.

2 - لأنه انتهك هذا الواجب بشكل جسيم، ما يوجب عليه دفع تعويضات.

والطريقة الوحيدة لتحميل العدو الصهيوني مسؤولية جبر الضرر الذي ألحقه بقطاع غزة، إصدار محكمة العدل الدولية قراراً يدعوه لدفع التعويضات بحسب الأستاذ في جامعة القدس الدكتور "منير نسيبة".

يتفق خبراء القانون الدولي على أن الكيان الصهيوني يتحمل بالدرجة الأولى إصلاح الأضرار ودفع التعويضات، إلى جانب أميركا وألمانيا وبقية الدول التي وقفت معه في حربه الإجرامية على القطاع، كونها شريكة في الجريمة.

بعيداً عن النرجسية، حتى لو أصدرت محكمة العدل الدولية قراراً يدعو الكيان لدفع التعويضات، فالقرار سيكون أولاً بحاجة للإحالة إلى مجلس الأمن الدولي، وفي المجلس سيكون في مواجهة مفتوحة الاحتمالات مع الفيتو الأميركي والبريطاني، وفي حال نجى منه، سيكون تطبيقه بحاجة لضغطٍ دولي عملي ونافذ على الكيان، وهو ما لم نشهده منذ قيام دولة الكيان في فلسطين المحتلة، فرغم كثرة القرارات الأممية المُدينة والمنددة بجرائمه والمُحمِّلة إياه مسؤولية جرائره، لكنها ظلت حِبراً على ورق، ولا يُوجد ما يدعو للتفاؤل في حدوث معجزة أممية وانبلاج قوة دولية ضاغطة، تُعيد ثقة أحرار العالم في المنظومة الدولية.

الضمانـــــات:

فلسطينياً، أكدت حركة حماس على لسان رئيسها "خليل الحية" في 10 أكتوبر 2025 تسلُّمها ضمانات من الوسطاء والإدارة الأميركية تُؤكد انتهاء الحرب بشكل تام، ونقلت وسائل إعلام عربية عن مصدر غربي، 10 أكتوبر 2025، أن ترامب نقل وعداً لحماس عبر الوسطاء "قطر، مصر وتركيا" أكد فيه عدم عودة الكيان الصهيوني للقتال، لكن من يصدق يهودي، وأعادت حماس في 24 أكتوبر 2025 تأكيد ذلك.

في حين نصت خطة ترامب على عدم ضم الكيان لأي أجزاء من غزة أو الضفة الغربية، وعدم بناء مستوطنات، والحفاظ على الوضع في المسجد الأقصى، ومسار مستقبلي نحو دولة فلسطينية بعد إصلاحات السلطة الفلسطينية.

صهيونياً، نصت الخطة على توفير الشركاء الإقليميون ضمانات بالتزام حركة حماس والفصائل الأخرى بالتزاماتها، وبألا تُشكل غزة الجديدة أي تهديد لجيرانها أو شعبها.

المحور الرابع: التقييم العام للخطة الترامبية

تضمنت خطة ترامب 20 بنداً، ذات طابع سياسي فضفاض، غير واضحة المعالم وآليات تنفيذها مُبهمة وغامضة باستثناء إطلاق الأسرى والرهائن وإدخال المساعدات، وبها نقاط شائكة ونقاط حسمها قد يدفع العدو لنسف الخطة.

أبرز النقاط الخلافية:

1 - نزع سلاح المقاومة، وهل تنزع الحركة سلاحها بالكامل، أم يتم الاكتفاء بتجميده، وهو ما ترفضه الحركة جملة وتفصيلاً، لأن التخلي عن السلاح تحت وطأة الاستعمار يعني التخلي عن الأرض.

2 - إنهاء الصراع رسمياً.

3 - حُكم غزة بعد الحرب.

أبرز النقاط الضبابية:

1 - عدم وجود آليات تنفيذ ومراقبة واضحة تضمن التزام كل طرف بما تم التوافق عليه، وهذا يجعل الاتفاق أكثر صعوبة وقابلية للتفسيرات المتضاربة.

2 - تأجيل القضايا الجوهرية مثل نزع سلاح المقاومة لمراحل لاحقة، وهذا بحد ذاته يُمثل نقطة ضعف قد تُهدد استمرار الهدنة في حال أصر العدو على نزعه بقوة السلاح ومن ورائه الحامي الأميركي، كما هو واضح من تصريحاتهم.

3 - الاكتفاء بالإشارة إلى عدم ضم القطاع للكيان، دون الإشارة لعدم ضم الضفة، رغم مطالبة قادة العرب والمسلمين ترامب في اجتماع 23 سبتمبر 2025 بذلك، وهذا يعني عدم ممانعة ترامب ضم العدو الضفة، وما يعنيه ذلك من استحالة إقامة الدولة الفلسطينية بدونها، وقد سبق لترامب إبداء تفهمه معارضة النتن إقامة تلك الدولة، واتهم من يعترف بها بـ"الغباء".

4 - عدم وضوح رؤية الخطة حول مستقبل القطاع، وترك ذلك لرحمة مزاج العدو الصهيوني.

الخطة بمجملها منحازة للكيان الصهيوني، وتعمدت تسويق رؤيته بصورة سافرة، وتجنت على

الفلسطينيين ومقاومتهم البطلة بصورة وقحة.

تضمّنها كل تطلعات العدو الصهيوني صاحبة القوة المادية الفائقة، بصورة جعلت الطرف الفلسطيني أمام خيارين كلاهما مُر: إما الموافقة عليها، أو استمرار جرائم الإبادة الصهيونية، وهذا منح العدو أفضلية من عدة جوانب، أهمها: منح مدة التنفيذ الطويلة لبنود الاتفاقية فرصة لتطبيق البنود التي يرغب فيها، مع إمكانية إسقاط البنود التي لا تتماشَ مع أهدافه وتطلعاته، كما فرضت الخطة قُيوداً صارمة على الفلسطينيين، وخلت من أي ضماناتٍ شاملة للتطبيق وفق جدولٍ زمنيّ محدد، ما يجعلها مجرد وصفة ترياقية لاستبدال الاحتلال بالانتداب والوصاية، بما يضمن تمرير أجندات الاحتلال وتحقيق أهدافه، وفي مقدمتها القضاء على المقاومة، لذا اعتبرها السياسي المصري المخضرم، محمد البرادعي، 30 سبتمبر 2025، "مخطط خنوع وإذعان"، لا "خطة سلام".

أبرز نقاط الضعف للجانب الفلسطيني:

1 - ضمان العدو بقاء الجانب الأمني في القطاع تحت سيطرته لفترات طويلة قادمة، وهذه النقطة واحدة من أكثر بنود الخطة خطورة، وتأكيد المتحدث باسم حكومة العدو في 27 أكتوبر 2025 احتفاظ كيانه بالسيطرة الأمنية الكاملة على القطاع يأتي للتذكير بهذه الحقيقة التي يتغافلها الغافلون.

2 - الانسحاب المرحل للاحتلال على ثلاث مراحل تتضمن الأخيرة إقامة منطقة عازلة لم تتضح معالمها بعد من حيث الموقع والطبيعة.

3 - استبعاد وجود أي قوات فلسطينية مُسلحة، سواء تابعة لقوى المقاومة أو للسلطة الفلسطينية أو أي جهة فلسطينية أخرى.

4 - نزع كامل سلاح المقاومة بإشراف مراقبين مستقلين، ونشر قوات عربية دولية للإشراف على هذه العملية.

هذه الضبابية المتعمدة أثارت تساؤل نائب مسؤول المخابرات الوطنية الأميركية السابق لشؤون الشرق الأوسط والباحث في مركز المجلس الأطلسي للأبحاث "جوناثان بانيكوف"، عما إذا كان وقف

إطلاق النار سيُصبح بداية للسلام أم مجرد منعطف آخر في دورة العنف جديدة؟، وهو يعتقد أن منع هذا الاتفاق من الانهيار، كما حدث في عهد ترامب وسلفه الديمقراطي جو بايدن، سيتطلب جُهداً مُستمراً ومُفصلاً من الرئيس وفريقه للأمن القومي، لكن ذلك لن يكون سهلاً مع تجريد فريق السياسة الخارجية لترامب من بعض أعضائه المحنكين بسبب خفض عدد الوظائف وإغلاق الحكومة الاتحادية.

مُؤسس المعهد العربي الأميركي "جيمس زغبي": رأى في الاتفاق مجرد إعلان نوايا بين الكيان وحماس لإنهاء القتال، لكنه يتضمن ثغرات وشروطاً غير محددة وآليات تنفيذ غامضة، واعتبره مدير "مركز إشراق للدراسات"، الدكتور أيمن عمر، "هشاً، لأن جذور الصراع ما زالت قائمة، ناهيك عن وجود خلافات عميقة حول القضايا الجوهرية مثل الدولة الفلسطينية المستقلة، ووضع المسجد الأقصى، ومستقبل غزة، ودور حماس، ونزع السلاح".

أبرز المكاسب الفلسطينية

في الاتجاه المغاير، رغم انحياز الخطة الفاضح للكيان، فقد نجح الجانب الفلسطيني انتزاع بعض المكاسب منها:

1 - وقف جرائم الإبادة النازية في غزة.

2 - إفشال مشروع التهجير القسري للفلسطينيين، خاصة بعد التأكيد الصريح على حرية العودة لمن يُغادر القطاع.

وهذه من أهم نقاط القوة التي انتزعتها قوى المقاومة، وتكمن أهميتها في "طوي صفحة خطيرة، كانت تُهدد مستقبل الوجود الفلسطيني في غزة والقضية الفلسطينية برمتها، وتُنهي فكرة الكيان الغاصب باحتلال القطاع أو ضم أجزاء منه، وتضمن انسحاب قواته منه، لتحل محلها قوات عربية وإسلامية لفترة محدودة، حتى تتمكن إدارة فلسطينية جديدة تولي مهام إدارة القطاع، وتُنهي معاناة أبناء القطاع، وتفسح المجال بدخول المساعدات الغذائية والصحية" بحسب أحد باحثي مركز الجزيرة للدراسات، كما تتعهد الخطة بمساعدة سُكان القطاع على إعادة بناء مُدنهم وبلداتهم.

وفي حال كُتب للاتفاق الصمود والثبات، فسيكون لذلك أثر إيجابي في إحياء المسار السياسي للقضية الفلسطينية، وفتح نافذة لإعادة طرح حل الدولتين وإحياء المفاوضات بشأنه.

وهذا يتطلب بصورة عاجلة توحيد الصف الفلسطيني وهناك تحركات مصرية في هذا الصدد، ثم وجود ضغط دولي جدي على الكيان للقبول بخيار الدولتين، وهذه النقطة تحديداً تبدو مُستحيلة على الأقل في المستقبل المنظور، ناهيك عن الالتزام العربي بتأمين الدعم السياسي والمالي، وهذه إشكالية أخرى، فالواضح من تصريحات قادة الرساميل العربية تماهيها مع الموجة "الصهيو - أميركية".

ما يتعلق بالجانب الصهيوني:

يرى البعض أن الخطة أفسحت المجال أمام النفوذ الأميركي المباشر على القرارات الأمنية الصهيونية في القطاع، وهذا يُثير قلقاً واسعاً في أوساط جيش الاحتلال ومؤسساته الأمنية.

في المحصلة، تظل خطة ترامب مجرد "هدنة مؤقتة" و"استراحة تكتيكية" للطرفين، فرضتها الضرورات الإنسانية والسياسية، أكثر منها اتفاق سلام نهائي أو تسوية دائمة، لاسيما أن المفاوضين أرجأوا القضايا الأكثر إثارة للجدل إلى المرحلة الثانية، بحسب وكالة الأنباء الصينية "شينخوا".

مدير منتدى الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية والأمن القومي بالقاهرة، الدكتور "عبدالمهدي مطاوع"، رأى في الخطة "اتفاق ضرورة" للطرفين لأسباب كثيرة: "إسرائيل ترى فيها فُرصة لتحقيق أهدافها بشكل كامل خصوصاً إخراج الرهائن، ومنع حماس من الوجود في الحكم، ونزع سلاحها، وإدارة دولية لقطاع غزة لا توجد فيها حماس ولا السلطة الفلسطينية، كما أن نتنياهو يريد تخفيف النزعة الدولية ضده، وبالنسبة له فقد استنفذت الحرب أهدافها وحقق كل ما يريده، ويريد الالتفاف للداخل الإسرائيلي، وحماس لم يعد لديها مجال للمناورة، خاصة أن الفترة الماضية أظهرت ضعف قدراتها العسكرية في التصدي لاجتياح مدينة غزة، وهي تُدرك أنه إذا تم هذا لن يتبقَ غير المنطقة الوسطى، وعندها إسرائيل سوف تُدمر ما تبقَ من القطاع".

ومع ذلك فنحن بحسب الكاتب الأردني "محمد الصبيحي" أمام اتفاق "غير مُكتمل وغير واضح إلى أي مدى سيُحقق نتائج استراتيجية"، إنه "اتفاق بين أطراف أوصلها النزاع إلى مأزق،

كل الأطراف في مأزق، أميركا في مأزق، لأنه بعد كل الدعم العسكري والمالي والسياسي لإسرائيل لم تحسم المعركة، وأصبحت في مواجهة تداعيات عالمية حتى من حلفائها، كما أن حماس في مأزق الوضع الإنساني المؤلم في غزة، وحكومة نتنياهو في مأزق رغم محاولات الظهور بمظهر القوي المنتصر، حيث هناك انقسامات حادة في إسرائيل وجيش مُرهق وعالم مُعادٍ، والدول العربية أيضاً في مأزق أمام الشعوب لعجزها عن إنهاء الحرب، وكل طرف يرغب بالخروج من مأزقه، فكان لابد من التوصل إلى مخرج".

المحلل السياسي الفلسطيني "عصمت منصور" يرى فيها: "محطة مُهمة، لكنها لا ترقَ إلى مستوى الحل الشامل، وهي اتفاق فرضته الضرورات الإنسانية والسياسية، وليس نتيجة قناعة حقيقية لدى أي من الطرفين بإنهاء الصراع، وهدنة مؤقتة أو مرحلة أُولى أكثر منه اتفاق سلام أو تسوية دائمة، واستراحة تكتيكية للطرفين أكثر منه اتفاق نهائي أو دائم ".

الأستاذ بجامعة حمد بن خليفة القطرية "ستيفن رايت" عدّه خطوة إيجابية "في إنهاء الأزمة الراهنة بنجاح، إلا أن الطريق طويل ومُعقد للغاية، والقضية الرئيسية أن هذا الاختراق تحقق تحديداً، لأن المفاوضين أرجأوا القضايا الأكثر إثارة للجدل إلى المرحلة الثانية، وحتى تتضح هذه القضايا، فإن الاتفاق إيجابي للغاية، ومُرّحب به، لكنه يبقى هُدنة هشة بدلاً من أن يكون سلاماً دائما".

إذن فنحن أمام محطة ترانزيت واستراحة مُحارب، يسعى أطرافها لالتقاط الأنفاس وإعادة ترتيب أوراقهم وصفوفهم وبيتهم الداخلي، استعداداً لجولة جديدة من الصراع، قطعاً لن تكون الأخيرة والحاسمة، لكن المؤكد مهما تعددت المنازلات أن الغلبة في الأخير ستكون لأهل الأرض والحق.

المحور الخامس: مواقف الأطراف تجاه خطة ترامب

الفلسطينيون يباركون جهود ترامب ويتجاهلون خطته:

تباينت المواقف الفلسطينية من خطة ترامب، وتوافقت على الترحيب بجهوده لوقف العدوان على غزة.

أبرز محطات المُدخلات الموقفية للطيف السياسي الفلسطيني بإيجاز:

1 - **حركة الجهاد الإسلامي:** اعتبرت الخطة مجرد "وصفة لتفجير المنطقة".

2 - **حركة المبادرة الوطنية الفلسطينية:** أكدت تجاهل الخطة الشعب الفلسطيني بكل مكوناته، وتقديمها بصيغة إنذار لا مجال للتفاوض على بنوده، وانحيازها بشكل مطلق للعدو الصهيوني، وعدم وجود ضمانات لعدم تجدد جرائم الإبادة، ولم تتضمن تلبية ما اعترفت به 160 دولة في العالم بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولته الحرة المستقلة، بل استبدلته بمحاولة فرض وصاية استعمارية أجنبية عليه في ظل بقاء واستمرار الاحتلال والاستيطان الصهيوني، وتضمُّنها ألغاماً خطيرة كلُ واحدٍ منها كفيلٌ بتفجير الوضع برمته، من أبرزها:

أ - عدم وجود ضمانات حقيقية بألا يُجدد الاحتلال جرائم الإبادة بعد استرداد أسراه.

ب - استمرار بقاء جيش الاحتلال في القطاع لزمنٍ غير محدد.

ج - عدم وضوح خطط الانسحاب.

د - فصل القطاع عن الضفة بابتداع إدارة استعمارية دولية تُشرف على الحكم فيه بما يحقق هدف نتنياهو بمنع قيام دولة فلسطينية.

3 - **حركة فتح:** رحبت بالخطة، وأكدت استعدادها الكامل للتعاون مع جميع الأطراف لتحقيق وقف إطلاق النار، ووضع آليات دولية تحمي الشعب الفلسطيني، وتُوقف الأعمال الصهيونية الأحادية الجانب التي تنتهك القانون الدولي، وتُفرج عن أموال الضرائب الفلسطينية، وتُؤدي إلى انسحاب صهيوني كامل، وتوحيد الأرض والمؤسسات الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وصولاً إلى إنهاء الاحتلال على أساس حل الدولتين وتجسيد دولة فلسطين ذات السيادة وفق الشرعية الدولية.

4 - **السلطة الفلسطينية:** أشادت بما وصفته جهود ترامب "الصادقة والحثيثة" لوقف حرب غزة وليس بخطته، ومحاولةِ تحقيق الأهداف والتطلعات الفلسطينية المتمثلة في تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية، وأكدت ثقتها بقُدرته على إيجاد طريق نحو السلام.

5 - **حركة حماس:** أصدرت في 3 أكتوبر 2025، بياناً، رحبت فيها بخطة ترامب الداعية لوقف الحرب على قطاع غزة وتبادل الأسرى ودخول المساعدات فوراً ورفض احتلال القطاع ورفض تهجير الشعب الفلسطيني منه، وأعلنت موافقتها على الإفراج عن جميع أسرى الاحتلال أحياء وجثامين وفق صيغة التبادل الواردة في المقترح، مع توفير الظروف الميدانية لعملية التبادل، والاستعداد للدخول فوراً من خلال الوسطاء في مفاوضات لمناقشة تفاصيل ذلك، وجددت موافقتها تسليم إدارة قطاع غزة لهيئة فلسطينية من المستقلين "تكنوقراط"، بناءً على التوافق الوطني الفلسطيني واستناداً للدعم العربي والإسلامي، وأوضحت أن القضايا المتعلقة بمستقبل القطاع وحقوق الشعب الفلسطيني مرتبطة بالموقف الوطني الجامع والاستناد إلى القوانين والقرارات الدولية ذات الصلة، وبموجب ذلك يتم مناقشتها من خلال إطار وطني فلسطيني جامع ستكون حماس من ضمنه وستُسهم فيه بكل مسؤولية.

البيان كان في غاية الوضوح لجهة الموافقة على إطلاق مُختطفي العدو الأحياء والأموات دفعة واحدة وفق صيغة ترامب، والتنازل عن حكم القطاع وتسليمه لإدارة مستقلة من التكنوقراط، والمطالبة بجولة جديدة من المفاوضات للاتفاق على تفاصيل تنفيذ الاتفاق وآلياته غير الواضحة، وهي خطوة ذكية حشرت بها ترامب في الزاوية؟، ما جعل رده يأتي سريعاً 4 أكتوبر 2025 بمباركة بيانها وتثمين موقفها، مُبدياً اعتقاده بأنها مستعدة لسلام دائم، وداعياً الكيان لوقف قصف غزة فوراً، وهو ما اعتبره قادة الكيان مُفاجئاً وصادماً، وذهب الإعلام العبري أبعد من ذلك في السخرية من الموقف الأميركي، ونشره صوراً لترامب معتصباً الشارة القسامية.

والأهم من ذلك عدم تطرق الرد الحمساوي لمسألة سلاح المقاومة، وربط مناقشته تحت مظلة الدولة الفلسطينية فقط في حال رأت النور على غير ما يشتهي العدو الصهيوني والعراب الأميركي، وتفصيلاً كشف رئيس هيئة الاستعلامات المصرية، "ضياء رشوان" في 9 أكتوبر 2025 عن موافقة حماس على تجميد سلاحها، لا نزعه، وهذا يندرج في مقترح سابق لحماس تضمن وقف إطلاق النار لمدة 5 - 10 سنوات، وعدم تسليم سلاح المقاومة للعدو أو أي أطراف غير عربية.

والنقطة الأخرى في البيان، إسقاطه ورقة الوصاية الخارجية، وحصر مُستقبل القطاع في البعد الوطني الفلسطيني الجامع.

والأهم بحسب الكاتب الغزاوي "صالح أبو عزة" 4 أكتوبر 2025، انسجام الرد مع المبادئ الفلسطينية العامة للتوصّل إلى صفقة، والمُعلَنة منذ سنتين:

1 - إدارة فلسطينية مستقلة بدعم عربي وإسلامي.

2 - وقف الحرب مع انسحاب كامل للاحتلال.

3 - تدفق المساعدات بشكل كافي ومناسب.

4 - صفقة تبادل أسرى جُملةً واحدة.

5 - رفض أي شكل من أشكال التهجير.

وتحدثت "الشرق نيوز" في 1 أكتوبر 2025 عن تقديم حماس تعديلات على خطة ترامب وطلبت من الوسطاء ضمانات حقيقية بوقف الحرب نهائياً وعدم عودة الكيان إلى القطاع، وضمانات واضحة ضد الاحتلال في حال عدم التزامه، والتفريق بين السلاح الهجومي والدفاعي كون الأخير حق مشروع، وجدول زمني واضح لانسحاب جيش الاحتلال وأن تكون إدارة القطاع عبر لجنة فلسطينية لا دولية.

مراسل إذاعة جيش العدو، 4 أكتوبر 2025، بدوره رأى في الرد زخماً إيجابياً وتعبيراً عن رغبة عامة للتقدم في المفاوضات ومناقشة التفاصيل، وتلاعب ذكي بالألفاظ، خصوصاً وأنه خلى من موافقة الحركة على:

1 - نزع سلاحها وتجريد القطاع من سلاح المقاومة.

2 - آلية سيطرة دولية - عربية تتحكم في القطاع، وحصر حكم غزة في لجنة تكنوقراط فلسطينية يتم التوافق عليها بين القوى الوطنية المختلفة، وبذلك فوتت على العدو محاولة فصل القطاع عن الضفة، وأكدت أنهما جسداً واحداً في الشدة والرخاء وفي المسار والمصير وفي النضال التحرري السياسي والمسلح.

3 - إطلاق سراح الأسرى خلال 72 ساعة، والاكتفاء بربط عملية الإطلاق بتوافر الظروف المواتية، بما في ذلك الوقف الشامل للعمليات القتالية والغارات الجوية والطلعات المُسيّرة التجسسية.

4 - انسحاب صهيوني تدريجي، دون انسحاب كامل لقوات جيش العدو من غزة.

في المحصلة، يرى المراسل أن "هناك الكثير من الكلمات الجميلة في بيان حماس والتعبير عن الاستعداد لخلق جو إيجابي، لكيلا تظهر كرافضة، لكن في الواقع لا تُظهر مرونة حقيقية في أي من شروطها لإنهاء الحرب، وفي الواقع ردها لا يُعبر حقًا عن موافقة على خطة ترامب"، وباختصار: هو "نعم، لكن"، مع الكثير من "لكن".

الموافقة الحمساوية وطبعاً بالتوافق مع بقية الفصائل الفلسطينية، موافقة مبدئية مشروطة بعدم قبول أي قوى أجنبية تُدير القطاع سواء كانت عربية أو دولية، في إشارة لمجلس السلام الذي دعت إليه خطة ترامب، وإسناد حكم القطاع لمجموعة تكنوقراط فلسطينيين، ولم تتحدث في ردها عن سلاح المقاومة واكتفت بالإشارة إليه كجزء من آلية الوفاق الفلسطيني، وبالتالي نحن أمام رد براجماتي ذكي، لم تمس فقراته حقوق الشعب الفلسطيني أو سيادته، وفي ذات الوقت اختارت إنهاء الحرب بالشروط المتاحة والممكنة، سالبة بذلك نزوة الانتصار الزائفة التي أوهم بها العطار الأميركي، العدو الصهيوني.

تركيا وسيط مرغوب سياسياً مرفوض ميدانياً:

واحدة من النقاط المثيرة للانتباه، رفض الاحتلال نشر قوات تُركية في غزة ضمن قوات حفظ السلام الدولية، رغم الدور المهم الذي لعبته تركيا في تمرير خطة ترامب والضغط إلى جانب قطر على حماس لقبولها، كما رفض العدو مشاركة فرق لمساعدة المقاومة في البحث عن جثث الرهائن الصهاينة.

وكانت حماس قد طلبت في 8 أكتوبر 2025 نشر قوات تُركية في غزة لضمان وقف إطلاق النار بحسب "ميدل إست إيت"، لكن مسؤولون أميركيون في المفاوضات أكدوا معارضة الكيان أي تواجد عسكري وفني تركي في غزة، وأصبحت هذه الإشكالية من نقاط التوتر في المفاوضات.

ونقلت "الفايننشال تايمز" في 16 أكتوبر 2025 عن مصادر مُطلعة، أن تركيا تستعد لإرسال أكثر من 80 مُتخصصاً إلى غزة، للمساعدة في الاستجابة للطوارئ وإجراء عمليات بحث وإنقاذ وانتشال جثامين الفلسطينيين من تحت الأنقاض والبحث عن جثث الأسرى الصهاينة، وأعلنت

في 9 أكتوبر 2025 المشاركة بقوة سلام تركية في غزة للإشراف على المرحلة الأولى، وفي 17 أكتوبر 2025 منع العدو دخول تلك القوات والفرق، وأعلن السفاح النتن في 23 أكتوبر 2025 عدم السماح لقوات أردوغان بالدخول إلى القطاع، واعتبر ذلك خط أحمر غير قابل للنقاش، بالتوازي مع كشف صحيفة "يسرائيل هيوم" العبرية، 22 أكتوبر 2025، عن مشروع مصري مُرتقب سيُقدم إلى مجلس الأمن الدولي حول قوة الاستقرار الدولية في غزه، يضم مئات الجنود الأتراك.

ويُعارض العدو أي قرار يتخذه مجلس الأمن دون تنسيق، كما يُعارض بشدة دخول قوات من دول يعتبرها "مُعادية"، مثل تركيا، إلى غزة.

وتكمن كلمة السر في تحذير بعض الأنظمة العربية الكيان، وتحديداً الإمارات والسعودية من خطورة أي تواجد تركي أو قطري في القطاع، خصوصاً خلال المرحلة الثانية، بالنظر إلى التقارب الفكري بين قطر وتركيا وحماس وحبال الود الجامعة، ومبعث تخوفات الأعراب، من أن يؤدي ذلك التواجد إلى تسريع تعافي جسد حماس السياسي والعسكري، وإعادة تجربة 7 أكتوبر ضد الكيان.

وكانت تركيا قد ألقت بكل ثقلها في المفاوضات الأخيرة من أجل تمرير خطة ترامب التي رأت فيها فرصة لا تتكرر لإيقاف نزيف الدم في غزة ووقف حصادة الموت العبري هناك، وهي أيضاً أحد الضامنين السياسيين لتنفيذ الخطة، وأحد أعضاء غرفة العمليات المشتركة لمراقبة تنفيذ الاتفاق.

ويبقى السؤال هنا: ما هي مكاسب تركيا من وراء ذلك، هل هو فقط من أجل إنقاذ غزة من أهوال العدوان العبري، أم أن هناك غاية أخرى، وطبعاً هذه الغاية لا تنتقص من أهمية ووجاهة ونُبل الموقف التركي؟.

من المؤكد أن وراء الأكمة ما ورائها، وهذا ينطبق على كل الوسطاء "مصر، قطر، تركيا"، فأردوغان يطمح من وراء ذلك جني بعض المكاسب في سورية بالتنسيق والتفاهم مع الصهاينة واقتناء أسلحة أميركية متطورة، وهذه واحدة من الأوراق التي ساعدت ترامب في طلب مساعدته للضغط على حركة حماس من أجل القبول باتفاق وقف إطلاق النار.

وقطر كانت عينها على إنجاز اتفاقية دفاع مع أميركا ترى فيها بوابة النجاة من غدر الزمان.

ومصر رأت في ذلك فرصة ذهبية لجني مساعدات خارجية أكثر تُساعد في تحسين اقتصادها

الداخلي، وتعوضها خسائرها التي فقدتها بسبب إغلاق أحرار اليمن بوابة البحر الأحمر بوجه السفن العبرية والمتعاونين مع الكيان العبري، وفي ذات الوقت إبعاد شبح تهجير سُكان القطاع عن أراضيها، وضمان استمرار العدو بمدها بمادة الغاز، والسلام "حج ولقاط مسابح" ولو على حساب الفلسطينيين وقضيتهم التي كانت ذات يوم قضية العرب والمسلمين ثم تقهقرت لتُصبح قضية العرب ثم انحصر مد العروبة لتُصبح قضية الفلسطينيين وحدهم لا شريك لهم في همهم ونضالهم.

حماس بعد الاتفاق .. أكثر قوة:

على غير ما توعّد به العدو، بدت حركة حماس وبقية قوى المقاومة بعد الموافقة على خطة ترامب أكثر قوة ومنعة، وظهرت بمظهر أغاظ العدو وجعله يتوجس خيفة، من تكرار أحداث 7 أكتوبر، واستهلت الحركة مرحلة ما بعد الاتفاق بتصفية عملاء العدو واستدعاء 7000 من عناصر قواتها الأمنية بحسب شبكة "بي بي سي" البريطانية، 12 أكتوبر 2025، وتمكنها في فترة وجيزة من إعادة فرض السيطرة على المناطق التي انسحب منها العدو، وعينت خمسة محافظين جُدد، جميعهم من خلفيات عسكرية، بعضهم سبق أن قاد ألوية في جناحها المسلح لمتابعة العمليات، وبدأت بحسب "فاينانشال تايمز"، 12 أكتوبر 2025، باستعادة السيطرة على القطاع بعد ساعات من التوصل لاتفاق وقف إطلاق النار، ما يُؤكد أن جسدها العسكري والأمني والتنظيمي لم يتأثر كثيراً بسبب العدوان.

الصحفي العبري، "تسفي يحزكيلي"، 13 أكتوبر 2025، بدى مرعُوباً من حملة التصفيات التي قادتها الحركة ضد عملاء الكيان والمتواطئين لصالحه خلال الحرب: "حماس تعود إلى الشوارع، وتستعيد السيطرة، ليس فقط بوحدة الظل التي ستُعيد الأسرى، بل بوحدة "سهم" وغيرها لتصفية المتواطئين والعملاء، حماس تخرج من تحت الأرض، هناك من يرتدون الزي العسكري، مسلحون، ملثمون، حماس تعود إلى الشارع وتوضّح للجميع، كل من ظن أن الحرب الإسرائيلية على مدى عامين قضت على حماس، فهو مُخطئ، وهذا يعطينا مُؤشراً عما ينتظرنا"، وأضافت صحيفة "تايمز أوف إسرائيل" العبرية، 13 أكتوبر 2025، أن عودة قوات حماس إلى شوارع غزة تُظهر حقيقة أنه لا توجد أي جهة أخرى قادرة على حكم القطاع.

نجاح حماس في استعادة زمام الأمر بالقطاع، دفع البرتقالي الأشقر ترامب، 13 أكتوبر 2025، للقول بأنه "منح حماس موافقة مؤقتة لاستعادة النظام بغزة من الجرائم والمشاكل".

صنعاء وضوحٌ في الرؤية وثباتٌ في الموقف:

يكتسب موقف صنعاء من خطة ترامب، أهميته من الدور الإسنادي والتضامني المحوري الذي لعبته خلال عامي عملية طوفان الأقصى قيادة وجيشاً وشعباً، توّجته بإغلاق البوابة الجنوبية للبحر الأحمر في وجه سفن الاحتلال الصهيوني والمتواطئين والداعمين له، وهو من الأمور التي لم يجرؤ عليه أحدٌ من قادة المنطقة خلال العقود السبعة الماضية ولن يجرؤ عليه أحدٌ في زمن أشباه الرجال ولا رجال، غير آبهة بتبعات وتداعيات ذلك، خصوصاً وأن دافع ما قامت به واجب النداء الديني والأخوي والإنساني في النصُرة والنجدة والتضامن مع المضطهدين والمظلومين والمعذبين في الأرض، ولا غرابة أن يطالها جُزءٌ مما طال أبناء غزة وتشرب من ذات بئر الألم الذي ارتشفوا منه طوال عامي الطوفان وتعيش ذات الأجواء التي عاشوها وتشاطرهم ذات التضحية على مذبح الحرية.

من هذا المنطلق أوضحت صنعاء في 4 أكتوبر 2025، بأنها غير معنية بتفاصيل المفاوضات، لأن قرارها بيد قوى المقاومة الفلسطينية، مُؤكدة أن عمليات الإسناد اليمنية بدأت بطلب من مُجاهدي تلك القوى وستتوقف بطلب منهم وتعود لأداء دورها الجهادي التضامني الأخوي متى طلبوا ذلك، فالمصير واحد وشعب الأنصار مع إخوانه في فلسطين الرباط حتى النصر أو الشهادة.

وفيما يتعلق بخطوات تنفيذ الاتفاق وما إذا كان العدو الصهيوني سيلتزم بذلك أم أنه سيتعمد المماطلة والتسويف والتهرُّب، أكد قائد معركة الجهاد المقدس والفتح الموعود السيد عبدالملك الحوثي، في 10 أكتوبر 2025، أن يمن الأنصار سيُراقب التزام العدو باتفاق وقف إطلاق النار في غزة، وفي هذا تأكيدٌ جلي أن اليمن لن يقف مكتوف الأيدي، بل سيتخذ ما يراه مُناسباً في حال تهرُّب العدو ومماطلته في التقيد ببنود الاتفاق.

يُذكر أن مُجاهدي القوات المسلحة اليمنية نفذوا حتى 16 أكتوبر 2025، نحو 758 عملية إسناد لإخوانهم في غزة خلال عملية طوفان الأقصى، بـ 1835 ما بين صواريخ باليستية ومُجنحة وفرط صوتية وطائرات مُسيرّة وزوارق حربية، وبلغت عمليات القوات البحرية ضد السفن الصهيونية

346 عملية، غطت مسرح العمليات الممتد من البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن والبحر العربي والمحيط الهندي، تم فيها استهداف أكثر من 228 سفينة، بينما اسقطت الدفاعات الجوية 22 طائرة استطلاع أميركية إم كيو تسعة، وأطلقت 40 عملية تصدي لطيران العدو بمختلف تشكيلاته وصولاً لقاذفات القنابل الإستراتيجية بأكثر من 57 صاروخاً، وأفشلت عدداً من العمليات العدوانية وأجبرت العديد من التشكيلات الحربية للعدو على المغادرة، وقدمت خلال عملية الجهاد المقدس والفتح الموعود ١٦٧٦ شهيداً وجريحاً حتى 8 أكتوبر 2025، منهم ٣١٩ شهيداً بينهم ٣٨ طفلا و٢٣ امرأة، وتوجت تضحيتها على طريق القدس بتتويج ثمانية من وزراء حكومة البناء على رأسهم رئيسها ورئيس أركان جيشها بوسام الشهادة، وإصابة ٢٣٥٧ بينهم ١٩٧ طفلا و٩٦ امرأة، ولحقت البنية التحتية المدنية في اليمن بسبب العدوان "الصهيو - أميركي" أضراراً بليغة.

بالمقابل مثلّت المُساندة اليمنية نقلة نوعية في عمليات المواجهة العربية مع العدو الصهيوني وراعيه الأميركي، لأول مرة منذ نشأة الكيان الغاصب في فلسطين المحتلة، تسببت في إحداث هزات زلزالية غير مسبوقة في الاقتصاد الصهيوني والعالمي الداعم، من أهم مُدخلاتها إغلاق موانئ العدو في جنوب فلسطين المحتلة، وقد سبق لمركز البحوث والمعلومات التابع لوكالة الأنباء اليمنية سبأ بصنعاء إصدار عِدة ملفات عن تداعيات الضربات اليمنية والعمل اليمني الجهادي في جنوب فلسطين المحتلة والبحر الأحمر وبحر العرب والمحيط الهندي على الاقتصاد الصهيوني، ليس محل نقاشها هنا، ولهذا دعا العدو متوسلاً بعد إطلاق ترامب خطته، مصر للضغط على صنعاء كي تفتح بوابة البحر الأحمر الجنوبية لأن اقتصاده لم يعد قادراً على تحمل تبعات وتداعيات الحصار البحري اليمني.

الصهاينة مواقف مُتباينة:

لا يزال المعتوه السفاح النتن يدّعي بلا خجل أن خطة ترامب أتت تتويجاً لانتصاراته الهلامية، ورأى فيها مدخلاً لتحقيق أهدافه الحربية، وعلى رأسها إعادة الرهائن وتفكيك القدرات العسكرية لحماس، وإنهاء حكمها السياسي، وضمان عدم تشكيل غزة تهديداً أمنياً لكيانه مرة أخرى، بينما رأى فيها خدينه ومصاص دماء خزائنه الأكثر نتانة منه السفاح "بتسلئيل سموتريتش"، "فرصة تاريخية ضائعة، لكنها ستنتهي بالدموع، وسيضطر قُطعان كيانه للقتال مرة أخرى في غزة"،

وتقدم صفوف دُعاة استئناف الحرب بعد تسلُّم أسرى الكيان جُثث جُرذانه، في وقت فرّت قُطعان بعض ألوية كيانه من القطاع عقب توقيع الخطة ركضاً، وكأنها خرجت من جحيم في موقف مُضحك ومُخزي.

الصحفي الصهيوني "رونين بيرغمان" نقلاً عن مسؤول في مجتمع الاستخبارات العبرية، 12 أكتوبر 2025، بدى أكثر تصارُحاً مع الذات: "لم تنزع حماس سلاحها، ولم يُفرَّغ القطاع، ولا تملك إسرائيل سيطرة أمنية كاملة على القطاع بأكمله، ولا يُوجد وعد بتشكيل حكومة مدنية بديلة غير حماس والسلطة الفلسطينية.

السؤال الأول يتعلق بالماضي: لماذا تأخر كل هذا الوقت؟، هل نتنياهو مُحق في ادعائه استحالة توقيع الاتفاق مُبكراً، لأن حماس لم توافق على الشروط المتفق عليها الآن؟.

السؤال الثاني يتعلق بالحاضر: لماذا يُسوّق للاتفاق على أنه نجاح باهر، في حين أن هناك أيضاً تنازلات عميقة جداً هنا، ولماذا تُخفى الاتفاقات عن الرأي العام؟".

ولو تنازل عن كبريائه قليلاً لاعترف بأن الحرب من أولها لتاليها لم تكن من أجل سواد عيون الأمن القومي لكيانه، بل من أجل سواد عيون النتن المُلاحق بروزمانة طويلة من ملفات الفساد، ومن أجل الحفاظ على تحالفه الحكومي الهش، ومن أجل إعادة تلميع مستقبله السياسي المحترق، ومن أجل امتصاص وتخفيف الغضب العالمي من جرائمه وفرملة الملاحقات القضائية العالمية له وعصابته المشاركين زار جرائم الإبادة بغزة.

اللواء العبري احتياط إسحق بريك، 12 أكتوبر 2025، كان أكثر وضوحاً وواقعية: "نتنياهو لن يحقق في نهاية المطاف هدفه بهزيمة حماس بالكامل، هدف نتنياهو لم يصمد على أرض الواقع واستمرار الحرب سيفقد إسرائيل علاقاتها مع العالم، الضغط العسكري للجيش الإسرائيلي لم يكن السبب الذي دفع حماس إلى إبرام الاتفاق، لو استمرت الحرب وفق نيات نتنياهو لوصلت إسرائيل إلى طريق مسدود".

المحور السادس: احتمالات وسيناريوهات

نحن أمام خطة تفتقر لأبسط مقومات التطبيق الواقعي وأبسط مقومات الحياة والاستمرارية، غير واضحة الأليات في الجانب التنفيذي، ومن البديهي أمام اتفاق غامض ومُبهم وغير واضح المعالم، ارتباط صموده في المدى القصير بمدى إمكانية رُعاته حصره في الجانب الإنساني فقط، لأنه الممكن الوحيد القابل للتطبيق، وحتى هذا الممكن يعمل العدو جاهداً على إفشاله ونسفه، ما يجعل الخطة مُهددة بالانهيار في أية لحظة، إذا لم تُعالج القضايا الحساسة بجدية، خصوصاً ما يتعلق بالمرحلتين الثانية والثالثة، وهي الأهم والأكثر خطورة.

احتمـــــالات

ومن المتوقع صموده على أبعد تقدير من شهرين إلى ثلاثة، بعدها بحسب الكاتب الأردني "محمد الصبيحي"، سنكون أمام احتمالين:

1 - العودة إلى اشتباكات عسكرية محدودة.

2 - مفاوضات مكوكية تستغرق شهوراً أو سنوات.

والسبب استحالة تخلي قوى المقاومة عن سلاحها، قد تقبل تجميده خلال فترة إعادة الإعمار والالتزام بعدم إطلاق النار وعدم عرقلة عمل حكومة التكنوقراط المستقلة، لكن التخلي عنه مستحيل في ظل استمرار الاحتلال في أرض فلسطين، وإبداء الاستعداد لتسليم سلاحها للدولة الفلسطينية عند إعلانها على الأرض، وما عدا ذلك انتحار وضربٌ من الخيال.

ويبقى رهان تنفيذ خطة ترامب وصمود اتفاق التهدئة متوقفٌ على مدى قوة وحزم ضمانات تنفيذ تعهدات أميركا ومصر وتركيا وقطر، ويتفق مع هذا التوجه مدير "مركز إشراق للدراسات"، الدكتور "أيمن عمر"، "نجاح الاتفاق يعتمد على قوة الضغط الدولي والرقابة على التنفيذ، ووجود ضمانات أمنية للطرفين، وتحقيق مكاسب ملموسة لسكان غزة بما يُعزز الالتزام الشعبي بالتهدئة"، "الاتفاق قد يصمد مؤقتاً، لكنه ليس مستقراً دون دعم دولي وعربي وآليات تنفيذ صارمة، وقناعة داخلية بضرورة تحقيق هُدنة طويلة".

وكلمة الفصل تتوقف على مدى قوة الالتزام الأميركي باستمرار الضغط على الجانب

الصهيوني تحديداً، ومدى تمسك الرئيس الأميركي بإنجاح مبادرته وتحقيق أهدافها، وعدم الارتهان للمماطلات التي قد يفتعلها اليمين الصهيوني في منظور "مبارك آل عاتي".

ميدانياً، كل المؤشرات والوقائع تتجه نحو إعادة إنتاج الفشل ذاته الذي سبق هجوم 7 أكتوبر.

وفيما يتعلق بمسار التطبيع، هناك احتمالات كبيرة بمواصلة "ترامب" استكمال ما بدأه في ولايته الأولى، وقد أفصح عن ذلك مراراً، ومن المتوقع انضمام دول جديدة إلى قافلة إبراهام التطبيعية الاستسلامية، منها: السعودية وإندونيسيا وباكستان وسورية، وتعميق الخلافات بين الدول المؤيدة والرافضة للتطبيع، وتعزيز دور الوسطاء الإقليميين مثل مصر وقطر وتركيا في الملف الفلسطيني، وإحداث تهدئة نسبية بين الكيان وقوى محور المقاومة، ومنح الأطراف الإقليمية فرصة لإعادة ترتيب أولوياتها الداخلية.

سيناريوهـــات

على مستوى الاحتمالات المتوقعة يضع الكاتب "بلال الشوبكي"، 3 سيناريوهات تنتظر خطة ترامب:

1 - تطبيق معظم بنودها: لكن تظل أمامنا عُقدة إصلاح السلطة الفلسطينية وتهيئتها لتسلّم إدارة القطاع، وهذا يتطلب زمناً طويلاً، في ظلّ مماطلةٍ أميركية متوقعة، لأن النجاح في إصلاح هذه السلطة يعني تسليمها كامل القطاع، وهذا بدوره يمُهد الطريق لإقامة الدولة الفلسطينية على حدود 4 يونيو 1967، وهو ما ترفضه واشنطن وتل أبيب جُملة وتفصيلاً.

2 - تعثُّر تطبيق الخطة: بسبب بُطئ الانسحاب الصهيوني وبقائه في مواقع أمنية وعسكرية داخل القطاع وبقاء الحصار، وهذا بدوره يضع القطاع بين ناري النموذج اللبناني ونموذج الضفة الغربية، وفي هذه الحالة سيظل الاحتلال يسرح ويمرح في القطاع دون رقيب ولا حسيب بينما يتحول دور القوات الدولية إلى نُسخة شائهة من قوات اليونيفيل في لبنان، وهو الأكثر ترجيحاً، خصوصاً وأننا لسنا أمام وصفة أميركية تجتث الداء من جذوره وتُريح المريض من أوجاعه، بل عقاراً مُهدئاً لحظياً وترياقاً مرحلياً.

3 - التعثر السريع والتطبيق الجُزئي: يقوم هذا الخيار على محاصرة حماس وقوى المقاومة بهالة

كثيفة من الشروط التعجيزية، لإظهارها بمظهر المتهرِّب من تنفيذ بنود الخطة، وبالتالي تفعيل البند 17 المتضمن تجزئة القطاع إلى كانتونات متناحرة، وتركيز مشاريع الإعمار في المناطق الواقعة خارج سيطرة حماس، من مؤشرات ذلك إفصاح أميركا عن رغبتها بدء عمليات الإعمار في رفح كونها خارج سيطرة حماس، لتكون نموذجاً لبقية مناطق القطاع، ودفع تلك المناطق للثورة ضد قوى المقاومة، ما يتسبب في زيادة تفكك الجغرافيا الفلسطينية والمؤسسات الفلسطينية، وبالتالي يُصبح الحديث عن مسار سياسي لاحق مجرد وهم وسراب.

المراجـــــع:

1 - بـلال الشـوبكي، بدايـة خطـة ترامـب: سـلام مرتقـب أم تسـوية مؤقتة، مركـز الجزيرة للدراسـات، 16 أكتوبـر 2025.

2 - رون بـن يشـاي، تضـع تحدّيـات أمـام حماس ونتنياهـو خطة ترامب تمهّـد لقيام دولة فلسـطينية، واي نـت العبري، 30 سـبتمبر 2025.

3 - عـلي فـوزي، بـين تأييد دولي واسـع وتوجس فلسـطيني .. هـل تمُهد الخطة لسـلام حقيقي أم تُعيد ترتيـب المنطقـة وفق الرؤية الأميركيـة الإسرائيلية؟، بوابة الفجر المصرية، 30 سـبتمبر 2025.

4 - غانية ملحيس:

- ترجمـة حرفيـة لمسـودة صـكّ الانتـداب الـدولي الجديـد عـلى قطاع غـزة الذي صيـغ في معهد تـوني بلـير للتغيـير العالمـي، ونشرتـه صحيفـة هآرتـس، المركـز الفلسـطيني لأبحـاث السياسـات والدراسـات الإسـتراتيجية - مسـار، 21 أكتوبـر 2025.
- الانتـداب الـدولي عـلى غـزة: مشروع الوصايـة الجديـدة وممكنـات المواجهة، المركز الفلسـطيني لأبحـاث السياسـات والدراسـات الإسـتراتيجية - مسـار، 22 أكتوبـر 2025.

5 - ماهـر الشريـف، خطـة دونالـد ترامـب بشـأن مسـتقبل قطـاع غـزة: الخلفيـة والأهـداف، مؤسسـة الدراسـات الفلسـطينية، 20 أكتوبـر 2025.

6 - يحيى عبدالله، آراء متضاربة بشأن خطة ترامب حول غزة، بوابة الشروق، 21 أكتوبر 2025.

7 - إرم نيوز، كيف نجح ويتكوف وكوشنر في الحصول على صفقة سلام غزة؟، 10 أكتوبر 2025.

8 - الجزيرة:

- ترامب يُعلن تفاصيل خطته بشأن غزة وحماس تعد بدراستها، 29 سبتمبر 2025.
- بالنسبة للفلسطينيين: ما نقاط القوة والضعف في خطة ترامب؟، 29 سبتمبر 2025.

9 - العـربي الجديـد، خطـة ترامـب بشـأن غـزة ترحيب عـربي ودولي واسـع وتحفظات فلسـطينية، 30 سبتمبر 2025.

10 - القدس نيوز، خطة ترامب وتأثيرها على غزة ودور قطر وتركيا، 22 أكتوبر 2025.

11 - المكتب الإعلامي الحكومي، عامان من الحرب والإبادة مازالت مستمرة، غزة، 7 أكتوبر 2025.

12 - الموسوعة الدولية الحرة "ويكيبيديا"، اقتراح دونالد ترامب لقطاع غزة في سبتمبر 2025.

13 - سويس إنفو، ما الذي يجري بحثه في المرحلة التالية من خطة ترامب بشأن غزة؟، 21 أكتوبر 2025.

14 - مركز الأبحاث الفلسطيني، تقدير موقف: خطة ترامب لإنهاء الحرب على غزة.. المحتوى والمضامين.

15 - مجموعة من منصات الصحف والمجلات والمواقع الإخبارية العربية والعبرية والدولية على موقع التواصل الاجتماعي "إكس".

16 - وكالة الأناضول التركية:

- خطة ترامب بشأن غزة، 30 سبتمبر 2025.
- حماس تتسلم خطة ترامب بشأن غزة.. والجهاد تعتبرها وصفة تفجير، 30 سبتمبر 2025
- خبراء قانون دولي: تكلفة إعمار غزة تتحملها إسرائيل، 10 أكتوبر 2025.

17 - وكالة أنباء شينخوا الصينية، رؤية شرق أوسطية: اتفاق غزة "هدنة مؤقتة" فرضتها الضرورات الإنسانية والسياسية، 11 أكتوبر 2025.

18 - وكالة رويترز:

- ردود فعل عالمية على اقتراح ترامب لخطة السلام في غزة، 30 سبتمبر 2025.
- اتفاق ترامب يترك ملفات حساسة في غزة دون حل، 10 أكتوبر 2025.

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
مركز البحوث والمعلومات

www.saba.ye/ar